الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــوع

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
دراسة حالة (2000-2014)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الطالبة:

■ مزياني بركة

الأستاذ المشرف:

■ غفال إلياس

السنة الجامعية: 2019-2018

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

ملخص باللغة العربية:.....

في الفترة الأخيرة لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا، هذا لما حققته هذه المؤسسات من إنجازات على مستويات عدة لهذا الجزائر وكغيرها من الدول أولت اهتماما واضحا بها وتجلى ذلك من خلال برامج تبنتها و هذا للوصول بمؤسساتها إلي العالمية ، حيث أن تأهيل المؤسسات يعمل على صناعة قدرة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المحافظة على بقائها في الأسواق الوطنية بل حتى إمكانية غزو الأسواق الأجنبية ومواكبة التطور التكنولوجي.

وتتطلب برامج التأهيل مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم السلطات العمومية بتوفيرها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث تعتبر هذه البرامج جد محفزة لنهوض بهذا القطاع من أجل تحسين تنافسيتها ورفع كفاءتها ويظهر ذلك جليا من خلال الأموال التي خصصتها للقيام بذلك، ورغم ذلك تبقى النتائج المحققة من هذه البرامج محدودة مقارنة مع العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلي التأهيل على مختلف المستويات .

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، القدرة التنافسية، برامج التأهيل.

الملخص باللغة الفرنسية.....

Dernièrement, les petites et moyennes entreprises ont connu une attention considérable dans le cadre de leurs réalisations à plusieurs niveaux. Par conséquent, l'Algérie et comme les autres pays a prêté une attention particulière à ces entreprises par la création des programmes pour parvenir à l'universalité, étant donné que la mise à niveau et du développement des entreprises permettent de créer un environnement plus compétitif pour les petites et moyennes entreprises afin d'assurer qu'elles restent viables dans les marchés nationaux ou même d'accéder aux marchés étrangers, et de se tenir au courant des progrès de la technique.

Les programmes de réhabilitation exigent un ensemble de différentes procédures établies par les autorités publiques pour accroitre l'efficacité des petites et moyennes entreprises algériennes. Ces programmes sont extrêmes utiles à la promotion de ce domaine et à en améliorer leur compétitivité et leur compétence, c'est ce que démontre clairement le soutien financier que les autorités publiques ont apporté à ces entreprises. Néanmoins, les résultats obtenus à ce programme restent limités par rapport au nombre total de petites et moyennes entreprises ayant besoin d'être réhabilitées à différents niveaux.

Les mots clés : les petites et moyennes entreprises, la réhabilitation, la compétitivité, programme de réhabilitation.

الإهداء

إلي من لا نور ولا عظمة إلا عظمته إليك ربي ألف حمد وشكر

إلي الذي كان له الفضل في تربيتي وتعليمي وإعطائي النصيحة ولم يبخل عليا بعطفه وحنانه إلي من سعى لتوفير أحسن ظروف الحياة لي وأوصلني إلي ما أنا عليه وأنار دربي بتوجيهاته وعلمني العطاء بدون انتظار **إلي أبي الغالي أطال الله في عمره** إلي أسمى مراتب الحنان والحب إلي من وضعت الجنة تحت أقدامها إلي التي اسمها أحلى ما نطق به لساني إلي من سهرت من أجلي الليالي وكان دعائها سر نجاحي وتوفيقي وحنانها بلسم جراحي إلي أنبل وأعظم إنسانة في الوجود **إلي أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها**

إلي من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهم اسعد الأوقات **إخوتي الأعزاء**

إلي من كانت لي سند ودعما وتميزت بالوفاء والعطاء **زميلتي كلثوم**

إلي خالاتي وأخوالي وأبنائهم خاصة **الكتكوتة إيمان**

إلي كل من في ذاكرتي ولم تسعه ورقتي

إلي كل من تمنوا لي النجاح

إلي كل عائلة كل باسمه إلي كل الأهل والأقارب

إلي كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

شكر وعرفان

الحمد لك الحمد كما ينبغي لجلالك وعظيم سلطانك على ما يسرت لي في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلي النور، فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل **غڤال إلياس** الذي أنار دربي بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي منحها لي ولجميل صبره وحسن معاملته معي، كما أنه لم يبخلني بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلي نهايته.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وإلي جميع من ساعدني في إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء لكم مني الدعاء فجزآكم الله خيرا.

المقدمة

تمهيد:

يشهد العالم خلال السنوات الأخير تغيرات عالمية سريعة ومتعاقبة وعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فلقد تحول العالم إلي قرية صغيرة متنافسة بفعل التحرر الاقتصادي والانفتاح التجاري وانتشار الثروة التكنولوجية والمعلوماتية وتوسع مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، وعلى ضوء هذه التغيرات احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في عملية التنمية الاقتصادية وأولت كثير من الدول اهتماما بها، حيث عملت على توفير ظروف نجاحها وعملها وجعلتها من الأولويات ضمن برامج التنمية.

والجزائر على غرار هذه الدول أدركت أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة وأن أغلب الدول المتقدمة تعتمد عليها في سياستها الاقتصادية، بل وأكثر من ذلك أصبحت تشكل معظم نسيجها الاقتصادي، ولهذا بادرت الجزائر بالاهتمام وتجسد ذالك ميدانيا على العديد من الأصعدة، خاصة في جانب التوجيه والترقية، حيث أنشأت عدة هيئات وهياكل، إضافة إلي العديد من الآليات الجديدة ضمن منظومة مؤسساتية متكاملة تسعى إلي تقديم المساعدات اللازمة للنهوض بهذه المؤسسات وترقيتها، ومواجهة العديد من المشاكل التي تعاني منها، ومن بين هذه الآليات التي اعتمدتها الدولة في هذا السياق نجد التأهيل، الذي أصبح ضروري لترقية وتطوير قدرات وأداء عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من مسايرة التطورات الحاصلة في كل المجالات ضمن متطلبات الانفتاح الاقتصادي. وعليه يبقى تأهيل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان آفاق واعدة لها مرهون بإقامة بيئة نشاط ملائمة وجذابة للاستثمارات وللاستجابة لمقتضيات المنافسة الدولية خاصة بعد تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما يتبع ذالك من تحرير المبادلات الدولية والتي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة غير متوازنة مع المؤسسات الأجنبية.

ولتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سعت الجزائر إلي تبني مجموعة من برامج لتأهيلها، بهدف تحسين تنافسيتها من خلال تحسين أنظمتها التسييرية وتأهيل مواردها البشرية، وتحسين محيطها الاقتصادي بما يتلاءم ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي .

1 -إشكالية البحث:

- ما هو واقع البرامج التي تبنتها الدولة الجزائرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية

-ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها؟

-ما هي العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

-ما هي المفاهيم الأساسية المرتبطة بسياسة التأهيل والتنافسية؟

-ما هي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

-ما هي برامج وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2 -الفرضيات :

للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص التي تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله تحقيق الأهداف المرجوة منها، وأبرزها سهولة التأسيس والتنظيم.
- إن تأهيل المحيط الإداري وتأهيل العنصر البشري من أهم متطلبات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات التي تواجهها.
- يستطيع برنامج التأهيل الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3 -أهمية البحث:

- تتبع أهمية الموضوع من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، فهو يهتم بالتأهيل هذه المؤسسات باعتباره من أهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تكون في مستوى نظيراتها من الدول، وتحسين تنافسيتها وتحسين أدائها على كافة الأصعدة.

4 -أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تسليط الضوء على النقاط التالية:

- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تعريفها وتصنيفها.
- محاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته.
- إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على عملية التأهيل و متطلباته.
- التعرف على البرامج الوطنية و الأوروبية المعتمدة في الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5 -مبررات اختيار الموضوع :

إن من بين الأسباب التي جعلتنا نركز على هذا الموضوع ما يلي :

-الميول الشخصي لمعالجة موضوع له علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الأهمية الكبيرة التي أولتها الجزائر إلي تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ضرورة برامج التأهيل من اجل عصرنه وتحديث المؤسسات.

-التعرف على البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات .

6 منهج الدراسة :

لاحتواء الموضوع محل الدراسة والتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات الفرضيات المتبناة قمنا بالمزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي حيث اخترنا ال منهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة ولمختلف الفصول والمنهج التحليلي فيما يتعلق بباقي البحث.

7 أدوات البحث:

من أجل التعمق أكثر في أفكار البحث تم الاعتماد على مختلف المراجع و المص ادر باللغة العربية فقد تناولنا مختلف الكتب حول، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنافسية والميزة التنافسية، التأهيل بالإضافة إلى مختلف الرسائل الجامعية (ماجستير، دكتوراه، مجلات المؤتمرات، ومواقع الإنترنت).

8 الدراسات السابقة :

لقد تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي لها ارتباط بالموضوع يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

- **الدراسة الأولى :** هي دراسة منجزة من طرف الباحثة " **غدير أحمد سليمة** " قدمتها كمذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتي جاءت بعنوان " **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" وركزت هذه الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى متطلبات تأهيل هذه المؤسسات في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد ، وأخيرا ركزت على دراسة تطبيقية و تقييميه لبرنامج ميدا وخصصت الدراسة لدول منطقة الجنوب.
- **الدراسة الثانية:** دراسة منجزة من طرف الباحث " **عزيزي أحمد عكاشة** " قدمها كمذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتي جاءت بعنوان "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية** " حيث ركزت هذه الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التجارة الدولية

وأيضا تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأخيرا ركزت على دراسة تطبيقية حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية في الجزائر.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة منجزة من طرف الباحث " **حسين يحي** " قدمها كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و جاءت تحت عنوان " **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي** حيث ركزت بدراسة مقارنة لمختلف برامج التأهيل المطبقة في كل من تونس والمغرب والجزائر، كما قام بقياس فعالية هذه البرامج.
- **الدراسة الرابعة:** دراسة منجزة من طرف الباحثة " **أنفال نسيب** " قدمتها كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وجاءت تحت عنوان " **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " حيث ركزت هذه الدراسة على الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية والاقتصاد الجزائري وتقديم مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور هذه الأخيرة في الاقتصاد الجزائري وأخيرا ركزت على دراسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو جزائرية.

9 -هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تضمن هذا البحث مقدمة وخاتمة إضافة إلى ثلاثة فصول وكانت على النحو التالي:

الفصل الأول: وكان عنوانه " **مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " وقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث شمل المبحث الأول:" **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ". أما المبحث الثاني سوف نتطرق فيه إلى "**أهمية وخصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ". أما المبحث الثالث: "**أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم معوقاتها وعوامل نجاحها** "

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان " **تأهيل وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " وقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث شمل المبحث الأول:" **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**". أما المبحث الثاني سوف نتطرق فيه إلى "**مفاهيم عامة حول التنافسية**" والمبحث الثالث: " **الميزة التنافسية للمؤسسة** ".

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان " **واقع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" وقسم إلي ثلاثة مباحث، حيث شمل المبحث الأول: " **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلي " **إحصائيات حول توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** " وفي المبحث الثالث تطرقنا إلي " **البرامج المطبقة في الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا خلال السنوات الماضية في العديد من دول العالم على اختلاف درجة نموها ونوعية اقتصادها، وذلك بالنظر للدور الفعال الذي تقوم به، إذ تساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية بكافة أبعادها وزيادة الناتج الوطني وبالتالي رفع معدلات النمو، كما تسمح بامتصاص البطالة من خلال ما توفره من مناصب شغل وتقديم خدمات لا تستطيع المؤسسات الكبيرة القيام بها، كما تعتبر مصدرا مهما للإبداع التكنولوجي والريادة في الأعمال وتطوير الحياة وهذا ما جعلها تحتل مكانة لدى صانعي القرارات والسياسات التنموية. و رغم حيوية هذا القطاع إلا أنه لم يتم تحديد تعريف واضح وشامل لها على مستوى كل الدول، وترجع صعوبة تحديد تعريف موحد ويتفق عليه الأطراف والجهات المعنية لهذا القطاع إلي الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وكذا الفارق التابع في عملية التحديد بين بلد وآخر أو منطقة جغرافية وأخرى.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلي مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم المعايير المعتمدة في وضع تعريف لها، والتطرق إلي المميزات والخصائص التي تميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن القطاعات الكبيرة، مع إبراز أهمية وأهداف التي يحققها هذا القطاع، مع الاطلاع إلي أبرز عوامل نجاح والصعوبات التي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إنشائهم لها.

المبحث الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى المواضيع الهامة التي تشغل حيزا هاما لدى صناع القرار الاقتصادي، وذلك لما تتمتع به من مزايا وقدرة كبيرة على دعم التنمية الاقتصادية، من خلال النهوض بالأنشطة الإنتاجية، وقد ثبت علميا أن العديد من الدول بنت نهضتها الاقتصادية بالاعتماد أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلاف بعض الدول الأخرى التي اعتمدت على الصناعات الثقيلة في بداية مراحلها التنموية، وهي التجربة التي أثبت الواقع فشلها في العديد من الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

المطلب الأول: صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أثار تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي وبين المهتمين بأمر هذه المؤسسات، ذلك لأنه من الصعوبة بما كان وجود تعريف محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم العوامل التي أدت إلي صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كالتالي:

1 **العوامل الاقتصادية** :ويمكن تلخيص أهم العوامل الاقتصادية التي تعيق التعريف الموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[1]

- **اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي:** تصنف المؤسسات بالاعتماد على طبيعة النشاط الذي تمارسه إلي ثلاثة قطاعات رئيسية وهي:

- **قطاع أولي:** يضم مجموع المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل الطبيعة، كالزراعة والصيد واستخراج الخدمات.

[1]- قشيدة صوارية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص21.

- **قطاع ثاني:** يشمل المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل وإنتاج السلع.

- **قطاع ثالث:** يمثل قطاع الخدمات، كالنقل، التوزيع، التأمين والتعليم.

" وباختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات، فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلي القطاع الصناعي وأخرى تنتمي إلي القطاع التجاري تتضح الاختلافات، فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلي استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات، فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك إلي العناصر المتداولة من مخزونان البضائع والحقوق لأن نشاطها يرتكز على عناصر دورة الاستغلال، كما تستخدم المؤسسات الصناعية عدد كبير من العمال، قد تستغني عنه المؤسسة التجارية، أما على مستوى التنظيم الداخلي فإن طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرارات، على عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط ولهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة بحكم حجم استثمارها وعدد عمالها وتعقد تنظيمها، مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة، إذن من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]"

- **تنوع فروع النشاط الاقتصادي:** تتفرع الأنشطة الاقتصادية حسب طبيعتها إلي عدة أنشطة فرعية مختلفة، فنجد أن النشاط الصناعي يتفرع إلي قطاع الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية التي تتفرع بدورها إلي الصناعات الغذائية والكيماوية وغيرها. أما قطاع الخدمات فقد ينقسم إلي كثير من الفروع منها القطاع الصحي وقطاع النقل الذي يتفرع إلي النقل البري والنقل البحري والنقل الجوي.

ومما لا شك فيه، أن هذه المؤسسات تختلف حسب النشاط الذي تمارسه من حيث متطلباتها من اليد العاملة ومعدات الاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع النقل البحري قد تصنف كمؤسسة

[1]– لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص5.

كبيرة في قطاع النقل البري لهذا يتسبب اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية إلي اختلاف تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في نفس القطاع [1].

2 - **العوامل التقنية:** يظهر العامل التقني من خلال مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاندماج يؤدي هذا إلي توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلي الكبر، وعندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلي عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلي ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[2].

3 - **العوامل السياسية:** تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم المساعدات وتذليل الصعوبات التي تعترض طريق ترقيته ودعمه، ويخضع هذا العامل إلي رؤية واضعي السياسات والإستراتيجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع[3].

يتضح مما سبق، صعوبة إيجاد تعريف موحد ومتفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء بين الدول، نظرا للاختلافات الاقتصادية والتقنية فيما بينها، أو على مستوى الدولة الواحدة نظرا لتعدد أحجام وأنشطة هذه المؤسسات، إلا أن وضع التعريف الواضح والدقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهميته الواضحة، خاصة في الدول النامية وذلك للأسباب الآتية:

- إمكانية المقارنة بين حجم ونتائج أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة وبين باقي القطاعات الأخرى.
- التعامل بوضوح مع جهات التمويل الدولية أو المؤسسات الدولية المعنية بهذا القطاع.
- زيادة كفاءة الامتيازات المتقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

---

[1]– الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية** ، الواقع والمعوقات حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص61.

[2]– خوني رابح، حساني رقية، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الاقتصاديات المغربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف25/ 28 ماي 2003، ص2.

[3]– نبيل جواد، **إدارة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007، ص33.

- ترشيد استخدام الموارد المالية المخصصة لهذه المؤسسات.
- تقييم أثر الجهود والامتيازات المقدمة لهذا القطاع واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة[1].
- المساعدة على فهم أفضل لدور وأثر هذا القطاع في النمو الاقتصادي، والإسهام في جميع جوانب الاقتصاد سواء كان ذلك على كل من(الناتج المحلي الإجمالي، خلق فرص العمل، الصادرات) أو غير ذلك من جوانب الاقتصاد.
- تسيير وضع وتنمية السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- سهولة التنسيق بين الجهات والمؤسسات العاملة في مجال دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالاستمرار في العمل باستخدام العديد من التعريفات لهذا القطاع دون توصيف دقيق، يؤدي إلي انخفاض درجة كفاءة البرامج الموجهة لذلك القطاع، كما يؤدي إلي إيجاد درجة من التنافس والتداخل بين هذه البرامج الموجهة، وهو ما يقود في النهاية إلي احتمالات تعرضها للفشل.

ونظرا لأهمية وضع التعريف الواضح والدقيق لهذه المؤسسات فإنه لابد عند الشروع في وضع وتحديد أي تعريف لها مراعات الجوانب التالية:[2]

- تحديد الغرض من التعريف، فقد يكون اقتصاديا أو إداريا أو إحصائيا أو تخطيطيا.
- يجب أن يواكب التعريف متطلبات التنمية والدور المتوقع من تلك المؤسسات في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع نشاطها.
- يجب أن يتم تحديثه بصورة دورية، بحيث يتوافق مع التطورات والمتغيرات الجارية في السوق.

---

[1]- وفاء المبيرك، تركي الشمبري، **تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتـها** ، لجنة النشر للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت 2006، ص ص 87-88.

[2]- فارس الطارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018، ص6.

- أن يكون التعريف بسيطا في مفهومه، يتسم بالمرونة عند تطبيقه، ولا يتضمن ما يعيق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن اختيار تعريف دقيق ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمرا معقدا وصعبا وذلك نظرا لوجود عدد من المعايير التي يمكن التمييز على أساسها بين المشروعات فهناك، من يعتمد معايير كمية وهناك يعتمد معايير نوعية.

1 -المعايير الكمية:وتتمثل في:[1]

تتمثل هذه المعايير في مجموعة من المؤشرات والمقاييس الاقتصادية، التقنية أو النقدية نذكر منها عوامل الإنتاج والقيمة المضافة ورقم الأعمال، وحجم العمال ولكن المعايير أكثر استعمالا لدى الدول والمنظمات هو معيار حجم العمالة ورأس المال.

- **معيار حجم العمالة:** يعتبر عدد العمال بالمؤسسة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة وكبيرة الحجم ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام، نظرا للسهولة التي تكشف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي .[2] غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات من أهمها: أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، وبالإضافة إلي وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة،كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي لها.[3]
- **معيار رأس المال المستثمر:** يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول، خاصة الدول النامية، ويعاني هذا المعيار من بعض جوانب القصور، كاختلاف العملات

[1]– هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص24.

[2]– سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي لنشر والتوزيع القاهرة، 1998، ص15.

[3]– فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص49.

وأسعار الصرف،ورأس المال المستخدم أو المستثمر حيث يمكن الإشارة إلي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الأخير غالبا ما تتمتع برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاط اتها، ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة تتواكب مع التغير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار، لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده[1].

- **معيار العمالة ورأس المال المستثمر معا:** ويعتبر معيار مزدوج، يعتمد في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معياري العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال، بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة.[2]

2 -**المعايير النوعية:** إن استعمال المعايير الكمية لوحدها غير كافي لتحديد وإعطاء مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا يتم إدراج مجموعة من المعايير وهي المعايير النوعية المقصودة بالمعايير النوعية أو الوصفية تلك المعايير التي ترتكز على وصف خصائص المؤسسة من حيث تأثيرها في السوق أو إدارتها و ملكيتها وتشمل ما يلي:

- **معيار الملكية:** تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلي القطاع الخاص في الوقت الحالي، وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المدير أو المالك دورا كبيرا فيها على جميع المستويات، بتوليه كافة المهام الإدارية.[3]

---

[1]– هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي** ، دليل علمي لكيفية البدء بالمشروع الصغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2002، ص17.

[2]– أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في اقتصاد الجزائر** ، المكتبة المصرية للنضر والتوزيع، 2011، ص15.

[3]– الأخضر بن عمر، علي باللموشي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها** ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي 06/05 ماي 2013، ص04.

- **المسؤولية:** يتعلق الأمر بالمسؤولية المباشرة والنهائية للمالك، الذي يكون في كل الحالات هو صاحب القرار داخل المؤسسة، له تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، فالمدير يؤدي العديد من الوظائف في نفس الوقت كالإدارة، التمويل، التسويق، وهي مهام توزع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص.[1]
- **طبيعة النشاط:** قد تفرض طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة تحديد حجم هذه الأخيرة فهناك بعض الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا عدد كبير من العمال كالصناعات الحرفية والتقليدية، بينما تجد بعض الأنشطة تتطلب مؤسسات كبيرة تضم مئات العمال والمعدات الضخمة كما هو الحال في الصناعات البترولية.[2]
- **معيار حصة المؤسسة من السوق:** إن الحصة السوقية من السوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك لأسباب التالية:
  - ✓ صغر حجم المؤسسة.
  - ✓ صغر حجم الإنتاج .
  - ✓ ضآلة حجم رأس المال.
  - ✓ محلية النشاط.
  - ✓ الإنتاج موجه لأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.
  - ✓ المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتماثل في الإمكانيات والظروف[3]

---

[1]– قعيد إبراهيم، **دور الترويج في إنجاز السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2009، ص9.

[2]– طلحي سماح، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014، ص29.

[3]– خوني رابح وحساني رقية ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، دار إيتراك للطباعة والنشر،2008، ص22.

المطلب الثالث: تعريف الجزائر والإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بهدف وضع تعريف موحد لدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، تم سنة 1992تكوين مجمع خاص بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وتوصلت هذه المفوضية الأوروبية في النهاية إلي الاعتراف بعدم قدرتها على وضع تعريف موحد ووحيد لجميع الدول الأوروبية.

لكن تم وضع تعريف مبدئي يستند إلي معايير قريبة من بعضها البعض لدول الأعضاء، وهذا التعريف يعتمد على معيار كمي يتمثل في عدد العمال داخل المؤسسة.

- المؤسسات المصغرة من 01 إلي 09عمال.
- المؤسسات الصغيرة من 10إلي 99عامل.

المؤسسات المتوسطة من 100 إلي 499 عامل. [1]

غير أنه في 6 ماي 2003 قام الاتحاد الأوروبي بتغير في قيمة معيار وإجمالي الموازنة السنوية وحافظ على معيار العمالة والاستقلالية كما يوضحه الجدول رقم (01):

[1]– غقال إلياس، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000–2014**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017،ص60.

جدول رقم01:تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	الموازنة السنوية
المصغرة	أقل من 10عمال	≤2 مليون أورو	≤2 مليون أورو
الصغيرة	أقل من 50 عمال	≤2 مليون أورو	≤10 مليون أورو
المتوسطة	أقل من 250 عمال	≤2 مليون أورو	≤ 43 مليون اورو

المصدر:

European commission, commission staffworking document, Brussels 7/10/2009, p2, ec.europa,eu/information…/doc/…/staffworking document-finel. Pdf.

اعتمد الاتحاد الأوروبي في تحديده لحجم المؤسسة على ثلاثة معايير أساسية وهي:

- معيار عدد العمال
- معيار رقم الأعمال
- معيار الموازنة السنوية

حيث إذا كان عدد العمال أقل من 10 ورقم الأعمال أقل من أو يساوي 2 مليون أورو والموازنة السنوية اقل من أو يساوي 2 مليون أورو فهي مؤسسة مصغرة أما إذا كان عدد العمال أقل من 50 ورقم الأعمال أقل أو يساوي 10 مليون أورو والموازنة السنوية أقل أو يساوي 10 مليون أورو فهي مؤسسة صغيرة وإذا كان عدد العمال أقل من 250 عامل ورقم الأعمال اقل أو يساوي 50 مليون أورو والموازنة السنوية أقل أو يساوي 43 مليون أورو فهي مؤسسة متوسطة.

2 -تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون التوجيهي 17-02:

كرهان للتنمية المتوازنة الشاملة لالتحاق بركب الدول المتقدمة ،ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلي المشروع الأورو متوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)،وجدت الجزائر نفسها مجبرة على الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث قامت بإصدار القانون المؤرخ في 12 ديسمبر 2001،المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي كان يهدف إلي تحديد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات إضافة إلي تحديد تدابير مساعدتها وترقيتها غير أنه تم مراجعة هذا القانون في ديسمبر 2016 بغية تقديم المزيد من الدعم لهذا القطاع لإعطاء ديناميكية أكبر لاقتصاد وبهذا تم إصدار قانون رقم 17-02 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل والمتمم للقانون 01 – 18 والذي عرف هذا الصنف من المؤسسات كما يلي[1]:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع/ أو الخدمات:

- ✓ تشغل من 1 إلي 250شخص.
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- ✓ تستوفي معيار الاستقلالية.

ويلاحظ أنه ركز في تعريفه على ثلاثة معايير لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي معيار العمالة والمعيار المالي بالإضافة إلي معيار الاستقلالية وفي هذا الإطار قام بالفصل في تحديد حجم المؤسسات

[1]– القانون رقم 17-02، المؤرخ في 10جانفي 2017 والمتضمن **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الجريدة الرسمية** ،العدد 11،01جانفي 2017 ،ص7.

الصغيرة والمتوسطة بناء على معيار على عدد العمال وقيمة الأصول في الميزانية والمعروضة في الجدول التالي:[1]

جدول رقم02: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المشرع الجزائري

تصنيف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	حصيلتها السنوية
المؤسسة صغيرة جدا المؤسسة الصغيرة المؤسسة المتوسطة	من 1 إلى 9عمال. من 10 إلى49عامل. من 50 إلى 250 عامل.	أقل من 40 مليون دج لا يتجاوز 400 مليون دج ما بين 400 مليون إلى 4 ملايير.	لا تتجاوز20 مليون دج لا تتجاوز 200 مليون دج. ما بين 200 مليون إلى 1 مليار.

المصدر:بالاعتماد على المادة 8،9،10 من القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الجريدة الرسمية ،العدد 02، المؤرخة في 11جانفي 2017،ص6.

اعتمد المشرع الجزائري في تصنيفه للمؤسسة على ثلاثة معايير أساسية و هي:

- عدد العمال.
- رقم الأعمال السنوي.
- حصيلتها السنوية.

حيث إذا كان عدد العمال يتراوح من 1 إلي 9 عامل وكان رقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري وكانت حصيلتها السنوية لا تتجاوز 20 مليون دينار جزائري فهي تعتبر مؤسسة مصغرة أما إذا كان عدد العمال فيها من 10 إلي 49 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 200 مليون دينار جزائري فهي مؤسسة صغيرة وفي حالة كان عدد العمال فيها يتراوح من 50 إلي 250 عامل

[1]- عوادي مصطفى، **هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي 07/06 ديسمبر 2017، ص3.

ورقم أعمالها يتراوح مابين 400 مليون دينار جزائري إلي 4 ملايير وحصيلتها السنوية تتراوح مابين 200 مليون دينار جزائري إلي 1 مليار فهي تعتبر مؤسسة متوسطة حسب المشرع الجزائري.

المبحث الثاني:أهمية وخصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا اقتصاديا واجتماعيا هاما في العديد من الدول المتقدمة والنامية وفيما يلي إيجاز لأهمية هذه المؤسسات:

1 **المساهمة في توفير مناصب الشغل وتقليل من حدة البطالة:**يساهم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق العديد من مناصب الشغل، وتوفير فرص العمل، فمع الزيادة في معدلات البطالة والنمو الديموغرافي المتزايد هو الآخر في الدول النامية، تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة ومن ناحية أ خرى تساهم هذه العملية في التنمية الإقليمية والتماسك الاجتماعي لأنه يساعد على الحد من أوجه عدم المساواة بسبب ارتفاع الدخل، [1] فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر لغالبية فرص العمل في كثير من الدول، إذ تسعى المؤسسات إلي توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجور أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في متوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة ففي الفترة مابين 1988و 1992 نسبة ما يعادل 70 % من النمو الوظيفي حدث في

[1] – زيتوني صابرين، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2016، ص31.

هذه المؤسسات، والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة.[1]

2 **المساهمة في انتشار نظام الامتياز:** والمقصود بالامتياز هو رخصة تمنح لصاحب المؤسسة يحق له بموجبها توزيع أو إنتاج سلع، أو القيام بخدمات في منطقة محددة وهو نظام لجأت إليه المؤسسات الكبيرة لتوزيع منتجاتها، فعوضا أن تفتح لها فروع في كل مدينة تقوم بتقديم امتيازات لمؤسسات صغيرة أو متوسطة لفتح فروع لها بشروط محددة في حق الامتياز الهدف الأول من هذه الشروط هو المحافظة على الاسم التجاري للمؤسسة الأصل.[2]

3 **المساهمة في تطوير الاقتصاد:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين الوزن النسبي للدولة على المستوى الدولي، وبما أن معظم المؤسسات الاقتصادية في الدول هي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة، يرى ميكل بورتر أن الميزة التنافسية للدولة ترتكز بالدرجة الأولى على التنافسية الفردية لمؤسساتها، هذه الأخيرة عادة ما تتحقق من خلال دور المؤسسات المتوسطة في الاختراع وكذلك من خلال دورها في رفع الصادرات، ففي اليابان تساهم بنسبة 70% من إجمالي الصادرات، 60% في الصين، 56% في تايوان، و 43% في كوريا، بينما لا يتعدى نصيبها في الدول النامية 04% كالحالة في مصر وفي مقابل ذلك تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في الدول النامية، والتي تتميز بوفرة الأيدي العاملة وندرة رؤوس الأموال وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول تستعمل فنون

[1] – عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 25/28ماي2003، ص6.

[2] – العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011،ص176.

إنتاجية بسيطة فهي بذلك تركز على كثافة العمل ومن ثم تساعد الدول على مواجهة مشكلة البطالة دون تحمل تكاليف رأسمالية عالية، كما أنها تعمل على استقطاب اليد العاملة الغير مؤهلة.[1]

4 **ترقية الصادرات:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وزيادة في النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل إنها تساهم في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للعديد من الدول وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي للمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلي تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.[2]

5 **التعاون مع المؤسسات الكبرى:** تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي تحقيق التكامل مع المؤسسات الكبيرة، حيث يمكن أن تقوم هذه المؤسسات بإنتاج احتياجات ومستلزمات المؤسسات الكبيرة من المواد الأولية، وبتالي تكون مصدر لتغذيتها، فهي بذلك تحقق تكاملا اقتصاديا بينها وبين المؤسسات الكبيرة، من خلال فرصة الإمداد بالمكونات والأجزاء التي تدخل في المنتج أو تنفيذ أعمال مكملة لأنشطة المؤسسات الكبرى وتدعى هذه العملية بالمقاولة من الباطن، إذ أنها تساهم وبشكل كبير في رفع مستوى إنتاجية المؤسسات، وهذا ما يمكن من بناء هيكل اقتصادي متين قادر على المنافسة ودخول للأسواق الدولية.

6 **ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:** عن طريق استخدام أنشطة اقتصادية إنتاجية وخدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية، كما أن هذه

---

[1] – زيتوني صابرين، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص32.

[2] – ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر ، جامعة بومرداس 19/18 ماي 2011، ص5.

المؤسسات تقبل على أنشطة لا تقبل عليها المؤسسات الكبيرة، وبالتالي فهي تلعب دور مهما في ادخا ل أنشطة جديدة للأسواق المتخصصة والمحدودة التي تغري الصناعات الكبرى بالتعامل معها.[1]

7 -**المساهمة في تنمية المحلية:** تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي تنمية المناطق المحلية عن طريق[2]:

– توسيع تشكيلة منتجاتها بإنتاج أو ببيع منتج مكملا.

– تعدد وحدات الإنتاج أو البيع عن طريق تعدد المناطق الجغرافية.

– الانتقال من مؤسسة حرفية إلي مؤسسة إنتاج أو بيع.

– إنتاج أو بيع منتج جديد أو تطبيق تكنولوجيا جديدة أو إتباع أسلوب جديد من الإنتاج أو البيع.

8 -**المساهمة في مجال الإبداع والبحث والتطوير:** تمارس المؤسسات الاقتصادية الحديثة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نوعين أو شكلين أساسيين للبحث أو التطوير أولها داخلي ينفذ داخل المؤسسة وثانيها خارجي ينجز من قبل المؤسسات المتعاقد معها في إطار عملية المقاولة من الباطن أو عن طريق مراكز بحث للاستغلال كل ما تتيحه البيئة العلمية والتكنولوجية من إمكانيات للممارسة البحث والتطوير.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص و التي نوجزها في ما يلي:

1 -تتميز بالكفاءة والفعالية بدراجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة وذلك من خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا ، تحقيق مزايا الاتصال المباشر والقدرة على التأثير السريع بين المدير والعاملين والموردون كما تحقق عوائد سريعة وعالية.

[1]– بلعزوز بن علي، واليفي محمد، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل**، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربيةّ، جامعة شلف 18/17 أفريل 2006، ص487.

[2]– قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص33.

2 -القـابلية لتجـديد والابتكار ومساهمـتها في التطور التكـنولوجي والبحث العـلمي، خاصة في مجـالات التكنولوجيات الجديدة من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجال العمل، وتشجيع العمال على إبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء، وتجارب الآخرين.

3 -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديرها أصحابها، نظرا لطبيعة الملكية وهو ما جعل مهام الإدارة تسند إلي مالك المؤسسة في غالب الأحيان وذلك بسب بساطة العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها [1]. وبالتالي المالك هو المسير في هذه المؤسسات، حيث يكون مرتبط ومندمج أكثر بنشاط عمله.

4 -يتميز الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات بالبساطة وقلة التعقيد فالقرار يتخذ من طرف المالك المسير وعليه يتخذ القرار بسرعة ، ففي اقتصاد ميزته التنافس الشديد والمنافسة لا تقاس بالحجم وإنما تقاس بالسرعة في اتخاذ القرارات [2].

5 -تعمل على توفير شبكة من التداخلات بين المؤسسات الكبيرة، كما تعمل على دعمها من خلال نشاطها في مجال المقاولة من الباطن.[3]

6 -تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال، فهي تعتمد على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو مكن أفراد العائلة أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف وهذا راجع إلي عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع لشروط المطلوبة ،كذلك عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض.

7 –تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس مال صغير وهذا ما يشجع أصحاب المدخرات القليلة على إنشاء مؤسساتهم الخاصة دون اللجوء إلي شركاء آخرين.

---

[1]– عبد السلام عبد الغفور وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء،2001، ص8.

[2]– قريشي يوسف، **أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مرجع سابق، ص28.

[3]– ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة** ، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1999، ص72.

8 -تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس مما يؤدي إلي تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد وتعطي فرصة لاختيار النشاط والذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية وترقية المبادرات الفردية وإظهار المقدرة على الإبداع و الاختراع الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تفرض وجودها عدديا في كل أنحاء العالم.[1]

المطلب الثالث:أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 -تعتبر حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات مدخلات.

2 -ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان[2].

3 -تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبرى وتحد من قرار على التحكم في الأسعار .

4 -المساهمة في الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات وخفض معدلات البطالة .

5 -خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب استثمارات محلية وأجنبية.

6 -إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم نتيجة إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو نتيجة تقليص العمالة فيها، جزاء إعادة الهيكلة أو الخصوصية وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة الصغيرة.

7 -تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع الغير منظم والعائلي.

---

[1]- خوني رابح، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2]- برنوطي سعاد نائف، **إدارة الأعمال الصغيرة**، دار وائل للنشر، 2008، ص56.

المبحث الثالث:أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم مقوماتها ومعوقاتها

المطلب الأول:أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها:

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأشكال التالية المؤسسات العائلية المنزلية، تقليدية ، المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة.

- **المؤسسات العائلية:**مثل هذه المؤسسات عادة ما يكون مقر إقامتها المنزل و تستخدم الأيدي ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة ،و تنتج في الغالب منتجات تقليدية بكميات محدودة، و هذا في حالة بعض البلدان مثل اليابان و سويسرا أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية[1].
- **المؤسسات التقليدية:** إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسط لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل عن المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي. و لهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:
  - ✓ اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل.
  - ✓ معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.
  - ✓ لاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا.
  - ✓ تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي خاصة المؤسسات العائلية.[2]

---

[1]– لولاشي ليلى، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر،2005، ص51.

[2]– سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006، ص 28.

- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة**:تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابق ين في اتجاهاتها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة ،من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت ،أومن ناحية تنظيم العمل ،أومن ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة ،وطبعا لمقاييس صناعية حديثة ،وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شبه المتطورة من جهة أخرى.

بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية، على توجيه سياستهم نحو ترقية و إنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال:

- ✓ العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية و المنزلية المتواجدة ، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة ،و استعمال الأدوات و الآلات المتطورة.
- ✓ إنشاء و توسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة.
- ✓ تعتمد على الأساليب الحديثة و التسيير.[1]

2 تصنيف المؤسسات على أساس أسلوب العمل: في هذا التصنيف نفرق بين ثلاثة أنواع من المؤسسات:

- **مؤسسة غير مصنعة**:تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي، ويعتبر الأول (الإنتاج العائلي) موجهة للاستهلاك الذاتي وهو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل ، إلا أنه لا يزال يحافظ على مكانة مهمة في الاقتصاديات الحديثة ، أما الثاني (النظام الحرفي) الذي يقوم به حرفي لوحده ،أو مجموعة من الحرفيين يبقى نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا و منتجات حسب احتياجات الزبائن.

[1]– لخلف عثمان، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائ، 1995، ص19 .

- **مؤسسة مصنعة:** يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل ، وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التصنيع أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.
- **المؤسسات الصغيرة المقاولة:** تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي ، الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة والمقاولة هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محدودة ،تقوم بتحديدها المؤسسة الأولى والتي عادة ما تكون مؤسسة كبيرة ،و المؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد و التي تكون في أغلب الحالات مؤسسة صغيرة.[1]

وفي السنوات الأخيرة أصبحت المقاولة إحدى السمات المميزة و المرافقة للعولمة ،حيث تحل شركات صغيرة محل الشركات الكبرى التي عجزت عن التكيف للأوضاع الجديدة.

فمن أكبر اثني عشر شركة في الو.م .أ من كانون الثاني ، 1990لم يبقى إلا شركة واحدة أما الباقي في الشركات فتحولت إلى أجزاء صغيرة داخل شركات أخرى في شكل مقاولات، فلقد اكتشف المنتجون أنه بإمكانهم الاقتصاد في التكاليف ،إذ ما تركوا مؤسسات أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات[2].

3 تصنيف المؤسسات حسب الطبيعة المنتجة : ويضم هذا التصنيف ما يلي

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية** :نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في:
  - ✓ المنتجات الغذائية
  - ✓ منتجات الجلود و الأحذية و النسيج.
  - ✓ تحويل المنتجات الفلاحية.

[1]– لولاشي ليلى، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مرجع سابق، ص ص 52-53.

[2]– ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاديات السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2003، ص59.

- ✓ الورق منتجات الخشب و مشتقاته.

إن التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملاءمتها لحجم المؤسسات ، حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:** ونجد أن هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في:
  - ✓ تحويل المعادن الصناعات الميكانيكية والكهربائية.
  - ✓ صناعة الكيمياوية و البلاستيكية.
  - ✓ صناعة مواد البناء والمحاجر و المناجم.

وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول المتطورة[1].

- **إنتاج سلع التجهيز:**تتميز هذه المؤسسات عن سابقتها بكونها تتطلب بالإضافة إلى المعدات و الأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجيا مركبة ،إذن فهي تعتمد على كثافة رأس المال ومجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق سيمثل بعض الفروع البسيطة كالإنتاج، تركيب بعض المعدات البسيطة و يكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة ، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصنيف الآلات و المعدات خاصة وسائل النقل ،السيارات و آلات الشحن و الآلات الفلاحية و أيضا تجمع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستوردة [2].

4 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها:

[1]– سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، مرجع سابق، ص29.

[2]– أوبختي نصيرة، **القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2010، ص 19.

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاستناد إلى النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه إلى [1]:

- **مؤسسات التنمية الصناعية** :يقصد بمؤسسات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو مواد كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها.
- **مؤسسات التنمية الزراعية** :وتمس النشاطات التالية: (مؤسسات الثروة الزراعية ،مؤسسات الثروة الحيوانية ، مؤسسات تنمية الثروة السمكية).
- **مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية :** تضم

✓ **مؤسسات التنمية الخدمية** :وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية ، الفندقية السياحية خدمات الصيانة ، خدمات النظافة ، خدمات النقل والتحميل والتفريغ ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر ، خدمات الاستشارية ، المستودعات والمخازن المبردة ،الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة.

✓ **المؤسسات التجارية:** وتشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة ، والمتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث ، ومتاجر السوبر ماركت.

5 تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة الإدارية التشريعية:

- **المؤسسات الفردية**:هي مؤسسات التي يملكها شخص واحد و يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى و يقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة و التنظيم أحيانا و غالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا.

[1]– عبادي فاطمة الزهراء، **مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستير علوم تسيير، جامعة البليدة، الجزائر،2007 ، ص ص37 _38 .

- **المؤسسات الجماعية أو ذات مسؤولية محدودة:** هي مؤسسة تؤسس بين الشركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص فهي إذن تتميز بمردودية مسؤولية الشريك يقدر الحصص التي تكون متساوية وغير قابلة للتداول عدد شركائها و رأس مالها محدود و يكون بحوزة شخص واحد.
- **المؤسسة المجهولة** :هي المؤسسة لها أسهم لعدة شركاء بحيث في تقسيمها لا تظهر أسماء المساهمين و الشركاء[1]

المطلب الثاني:عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة عوامل لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي :

1 -**مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار**:وذلك في سرعة الاتصال بين قسمين التسويق والإنتاج لصغر حجم العملية مما يوفر للمؤسسة مرونة وسرعة اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد المتعلق بالكمية المنتجة النوعية المطلوبة وكذا تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق فتكون هناك دراسة تنافسية خاصة بالإنتاج والتوزيع.

2 -**قلة رأس المال المستثمر**: إن من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير حيث أن من أجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع الأموال المتوفرة لديهم من ادخارا تهم السابقة وذلك قصد إقامة مؤسسة لإنتاج منتج معين.[2]

3 -**عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:**في حالة كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة فإن المشروع سوق يحقق النجاح وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة مهارة القائد الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية:[3]

- ✓ قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية.ق

[1]– ناصر دادي عدون،**اقتصاد المؤسسة** ، مرجع سبق ذكره ص79.

[2]– طاهر محسن الغالبي منصور، **منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص37.

[3]– كاسر ناصر المنصور، شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلي الياء**، دار الحامد للنشر، عمان، 2000، ص 50-51.

- ✓ درة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور.
- ✓ قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الجاهزة للمشروع.
- ✓ قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات.
- ✓ قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة.
- ✓ الخصائص الريادية للإدارة وقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها.

4 -**توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة**:وهذا العنصر هام جدا في مجال المشروعات الصغيرة لأنها تميل إلى استخدام العنصر البشري بشكل أكبر من اعتمادها على الآلات، لأن هذه المشروعات بدأت بالمصنوعات اليدوية مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة النقوش والحفر على المعادن من خلال العمالة الماهرة في هذا المجال وعلى الرغم من أن بعض هذه الصناعات التي كانت. تعتمد أكثر على العمل اليدوي فإنها بدأت في إدخال المكينة على هذه الصناعات لزيادة الإنتاج إلا أن هناك بعض الحرف والمصنوعات اليدوية يفضلون العمل والفن اليدوي.

إن العمالة الماهرة والتي تصنع بعض المنتجات مازالت مطلوبة والاعتماد عليها أكثر من الاعتماد على الآلات.الأوتوماتيكية والتي قد تصلح لبعض الصناعات التي يطلبها السوق بأعداد كثيرة وتصدر للخارج فهناك عمال مبتكرون وتوافر هذه الطبقة في المجتمع يعتبر عامل نجاح لتنمية وازدهار الصناعات الصغيرة.

5 -**مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق**:وهذا العامل أيضا هام لنجاح واستمرارية الصناعات سواء الصغيرة أو الكبيرة الحجم أيضا فالموقع القريب من المواد الخام والأسواق لأغراض التوزيع والقرب من الأجهزة الحكومية والبنوك بقدر الإمكان يجعل من المصنع موقعا متميزا ويقلل تكلفة النقل والتسويق والتوزيع ولكن يشترط أن يكون هذا الموقع لا يلوث الجو أو البيئة المحيطة به .

6 -**توافر التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة:**هذا العامل يعتبر من أهم العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى حيث إن عدم توافر التمويل قد يقف عثرة أمام نمو الصناعات الصغيرة حيث إن الأموال هامة للتطوير والتحديث في الآلات والتكنولوجيا المستخدمة وتوفير كل متطلبات هذه المصانع طول فترة تشغيلها ودفع مستحقاتها.

7 -**توافر نظام معلومات قومي ومتكامل على المؤسسات صغيرة الحجم:**وهذا النظام يجب توفيره لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد والذين يدخلون السوق لأول مرة بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد يفيدهم في تكملة إجراءات تكوين مصنع جديد، وتوفير كافة المعلومات عن قطاع الصناعات صغيرة الحجم في المجتمع، بحيث يكون نظام المعلومات هذا أحد مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم[1]

المطلب الثالث: معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التعرف على المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمرا ضروريا حتى يمكن من رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها وتنميتها حتى تلعب دور التنموي المنوط بها لمواجهة الكثير من المشكلات والمعوقات التي تعيق نموها وارتقاءها وتطورها ولتوضيح المشكلات التي تتأثر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تصنيفها من زاوية البيئة الخاصة التي تعيشها هذه المؤسسات سواء البيئة الداخلية أو الخارجية ومن أبرز وأهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع ما يلي[2]:

1 -**مشكل التمويل والائتمان:** تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، مثل الحصول على

[1]– أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 76_83.

[2]– أمين كعواش، **تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014، ص52.

القروض من البنوك التجارية خاصة في البلدان النامية ، فقد بينت دارسات عديدة أن عدم قدرة أو قبول البنوك تمويل هذه المؤسسات سواء عند إنشائها أو توسيعها إلي الأسباب التالية :

- ✓ افتقاد الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ ضعف القدرة على توفير البيانات المالية و التشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة من قبل البنك أي صعوبة إعداد دارسة الجدوى .
- ✓ ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل .
- ✓ نقص الخبرة التنظيمية والإدارية لهده المؤسسات في المعاملات البنكية.

2 -**المشاكل التنظيمية والإدارية:**تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستقطب الأساسي لرواد الأعمال، وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع الذي لدية المهارة في الإدارة والتسويق، بالرغم من ذلك هؤلاء الفئة هم قلة قياساً إلى الكم الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث" تفتقر هذه المؤسسات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها[1] ، حيث أن هده المؤسسات تسودها في أغلب الأحيان الإدارة العائلية أو الإدارة الفردية، وهي نمط مختلف عن أنماط الإدارة لا يعتمد على الأساليب العلمية الحديثة ، فنجد أن المالك عادة يكون هو المدير ويعتمد عليه في كافة الأمور الإدارية ، كما أن الخبرات التنظيمية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست على درجة عالية من الكفاءة سواء من جانب صنع القرار الاستثماري والذي يتضمن التعرف على طرق الإنتاج ودارسة السوق والتعامل مع الجهاز الإداري الحكومي ،أو من الجانب الإداري وتشمل على العلاقة مع العملاء والموردين ومستلزمات الإنتاج والضرائب.

[1]– المشهراوي أحمد حسين ، الرملاوي وسام أكرم ،**أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها** ، مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الإنسانية) ،المجلد 19 ،غزة، فلسطين ،العدد 2، جوان 2015، ص145.

3 -**المعوقات التشريعية (القانونية):** تتمثل المعوقات التشريعية أو القانونية في عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والتراخيص[1] ، بالإضافة إلى التعقيد في إجراءات إنشاء وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها ، حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية(الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر وغير ذلك....).

بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات المنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4 -**مشاكل تسويقية:** تعانى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلى والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرّض لها من جانب المشروعات الكبيرة ومؤسسات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة ويضاعف من صعوبة الأمر تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقرّرة ولتفادى المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما تواجه هده الأخيرة على مستوى الأسواق المحلية المحدودة مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول مما يؤدى إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيا وبصفة عامة، الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص الكفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة[2].

5 -**المنافسة:** تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمشكلة المنافسة بين بعضها البعض نتيجة للزيادة العددية الهائلة لهذه المؤسسات التي دخلت مجال الأعمال حديثا، وكذلك المنافسة بين المؤسسات الصغيرة

[1]– كعواش أمين ، **تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي** ، مرجع سابق، ص ص54–55.

[2]– لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر** ، مرجع سابق، ص68.

والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى ، ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية وبين المؤسسات الأجنبية من جهة ثالثة، التي غالبا ما يفضلها المستهلك على المنتج الوطني لذهنيات سابقة مما يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقف في وجه المنتج الأجنبي[1].

6 -**اليد العاملة** :عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة من المشاكل التي تؤثر سلبا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بالإضافة إلى تدهور المستوى المهني والفني للعاملين وضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات كما نجد مشكل تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل مما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة ، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقاءهم في أعمالهم ، وهو ما من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف[2].

7 -**مشكل العقار الصناعي** :غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم وفي المباني اللازمة لإنشاء مؤسسته .فقي الكثير من البلدان النامية لا تتولى الحكومات عملية إقامة مناطق صناعية تلاءم احتياجات صغار المستثمرين، ومن ثم فإن العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية اللازمة يقع على عاتق المستثمر نفسه، مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى التي ترتبط بعدم توفر البنى التحتية والمرافق الأساسية ، ولهدا يبقي مشكل العقار الصناعي عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية[3].

---

[1]– سعود وسيلة، **حوكمة المؤسسة كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016،ص75.

[2]– نفس المرجع،ص76.

[3]– رابح حميدة ، **إستراتيجيات وتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011،ص35.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه من خلال هذا الفصل نستخلص ما يلي:

- هناك اختلاف كبير حول تحديد مفهوم واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعد هذا الأمر في غاية الصعوبة نظرا لتعدد المعايير المستخدمة في تحديد هذا التعريف.
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض الخصائص تجعلها تتمتع بكفاءة وفعالية من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء.
- ارتكز المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير كمية وهي: عدد العمال، رقم الأعمال، ومجموع الحصيلة السنوية بالإضافة إلي معيار نوعي واحد ألا وهو معيار الاستقلالية.
- رغم أهمية الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تتعرض لمجموعة من المعوقات التي تعرقل أدائها وتطورها كالمشاكل والصعوبات التمويلية والتشريعية.

الفصل الثاني

تأهيل وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: تأهيل وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

لقد أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل إحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة أهمية كبيرة، حيث سعت الجزائر جاهدة إلي إرساء دعائم اقتصاد السوق واتخاذ إجراءات وتدابير جديدة هدفها الارتقاء بهذه المؤسسات وابتكار أساليب وطرق حديثة تمكنها من تحسين قدرتها التنافسية، ورفع مستوى أدائها لتكون قادرة على المنافسة محليا وكذا دوليا، ولا يتم هذا إلا بتبني إستراتيجية كاملة ومتكاملة للنهوض بهذا الاقتصاد ومن بينها تبني عملية تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أصبح في يومنا هذا ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لأنه لا بقاء في العالم اليوم للمؤسسات عديمة أو ضعيفة القدرة على المنافسة ومع ترقب زوال كل الحدود الجغرافية أمام التبادل التجاري للسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال يتحتم على الدولة بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة أن تعي وتستوعب بشكل جيد كيفية تأهيل منتجاتها ومحيطها، والبحث بشكل دائم عن المجالات التي تمكنها من اكتساب ميزة تنافسية تجعلها قادرة على البقاء والاستمرار. وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلي مفهوم التأهيل وأهدافه وأهم دوافع ومتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإطلاع إلي المفاهيم المتعلقة بالتنافسية والميزة التنافسية في المؤسسة.

المبحث الأول: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عملية التأهيل أصبحت ضرورة حتمية للرفع من تنافسية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وجعلها في مستوى واحد مع مثيلاتها في العالم وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التأهيل وأهدافه:

1 تعريف التأهيل

لقد تعددت التعاريف المعطاة لمصطلح تأهيل المؤسسات ،حيث تختلف في صياغتها من مفكر إلي آخر إلا أنها تتفق على أن التأهيل يعني تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسات وفيما يلي نستعرض أهم التعاريف.

- يعرف التأهيل أنه "عملية مستمرة تقترن بتحسين تنافسية المؤسسات تتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات.[1]"
- عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1995التأهيل بأنه "عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.[2] "
- إن برنامج التأهيل عملية متواصلة تهدف إل تحضير المؤسسات ومحيطها وفق متطلبات انفتاح السوق، وتندرج ضمن هذا البرنامج إجراءات ترمي إلي رفع بعض العراقيل التي تشوه مناخ الأعمال وتزيد من

[1]– بن عنتر عبد الرحمان ، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، عدد1 ، 2002، ص174.

[2]– مدخل خالد ، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،2012، ص86 .

تنافسية المؤسسات من حيث التكاليف والنوعية، والابتكار، المتابعة، والتحكم في تطور التقنيات والأسواق.[1]

ويمكننا تمثيل عملية تأهيل بالمخطط التالي:

شكل رقم01: مخطط تمثيلي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مساعدة على التشخيص(نقاط القوى، نقاط الضعف، الفرص، التهديدات)

+

مساعدة على اتخاذ القرار الاستراتيجي.

+

مساعدة على التسيير المبدع

=

استمرار في : التدريب ، الاعلام ، التنظيم

للحصول على مهارات جديدة = التسيير + التعويض + الابداع

=

استثمار في الوقت في التكوين وفي السلوكات فضلا عن الآلات

المصدر: يوسف قريشي، سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر برنامج EDPME مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة ورقلة 18/17 أفريل 2007، ص 9 -10.

لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أول شيء نقوم به هو التشخيص من أجل تحديد مواطن القوة والضعف في المؤسسة واقتراح إجراءات لتحسين وتحسين المؤسسة فيما يخص عملية التأهيل المعلنة من طرف الدولة

[1]- خير الدين معطي الله، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف 17_18 أفريل 2006، ص726.

وذلك لطرح أساليب التسيير والإنتاجية العالمية مع أخذ في الاعتبار الفرص والتهديدات من طرف المحيط على المؤسسة، والعمل على التسيير المبدع واتخاذ القرار الاستراتيجي من أجل الاستمرار في التنظيم والتدريب لكي نحصل على مهارات جديدة وهذا من أجل الاستثمار في الوقت في التكوين وفي السلوكيات فضلا عن الآلات.

2 -**أهداف التأهيل:**

تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي:

- **ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها وتسعى لتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبن الوضعية التي تعمل فيها المؤسسات ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها.[1]

- **تحسين تسيير المؤسسات:**

تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلي رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية (الانفتاح الاقتصادي) وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية استخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة ،وتنمية الكفاءات البشرية ،والتنمية والبحث في وظيفة التسويق ويتم ذلك بـ :[2]

✓ تنمية مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.

---

[1]– غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، دراسة تقييميه لبرنامج ميدا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2007 ، ص59.

[2]– قوريش نصيرة ، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة شلف 17 / 18 أفريل 2006 ، ص 1051.

- ✓ ترقية مؤهلات المهنية والابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على استعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال.
- ✓ استخدام تقنيات التحليل المالي في تدبير الأموال وتوظيفها.
- ✓ اكتساب التكنولوجيا وتحسين الجودة للحيازة على المعايير العامة للنوعية العالمية للإيزو.

- **تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم:**

تسعى الجزائر إلي تعزيز الدعم وهذا على مستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج لتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفعالية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة إلي تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة خاصة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلي تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة ومن أهم هذه المؤسسات نجد: مؤسسات التكوين المختصة، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، بورصة المناولة والشراكة....

- **تحسين تنافسية المؤسسة:**

إن الهدف إلي تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ونجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها .

- **توفير مناصب الشغل:**

تعاني الجزائر كبقية الدول من مشكلة البطالة بنسبة تقدر بـ 29.9 %سنة1995 لذا تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو[1].

المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 -دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت كل دول العالم مقتنعة بضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحضيرا للاندماج في الاقتصاد العالمي وهناك بعض العوامل تعتبر دافعا لذلك تتمثل في ما يلي:

- ✓ تحديات المنافسة العالمية .
- ✓ رفع الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية أمام السلع والمنتجات ورؤوس الأموال .
- ✓ غياب الرؤى الإستراتيجية لدي مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ نقص روح المقاولة لدى أصحاب المؤسسات .
- ✓ محاولة توحيد نمط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالميا وفقا لمبادئ الاقتصاد التنافسي.
- ✓ الصعوبات الإدارية، المالية، التسويقية، الفنية، الجبائية، الحصول على العقار وكيفية الحصول على المعلومات.
- ✓ غياب التدريب والتكوين لرؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 -متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قبل القيام بعملية التأهيل ،يجب على الهيئات المعنية أن تعي متطلباته أولا لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية وفيما يلي أهم متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1]– غدير احمد سليمة ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا** ، مجلة الباحث ، العدد09 ، 2011، ص 134.

- **التسيير الإستراتيجي:** والذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية.[1]
- **التسويق:** يعتبر التسويق الأداة التي تسمح بإعلام الأفراد بوجود المؤسسة و تبيان منافسيها، أما البيع يعتبر تقنية تسمح بإجراء صفقة مع الزبون، حيث يتطلب من التسويق والبيع مهارة معينة ويجب أن تتمتع المؤسسة بالمهارة الضرورية لتنمية تقنيتها لتسويق والبيع، حيث لا يكفي أن تعرض المؤسسة منتجات أو خدمات مبتكرة لكي تجلب المستهلكين وإنما يجب أن تكون لدى المؤسسة خبرة جيدة حول الخدمات والمنتجات المعروضة لدى للزبائن، إعداد بطاقة نموذجية لزبائن المؤسسة، كما يجب أن تحوز المؤسسة على مقياس صحيح لحصصها في السوق، وبالتالي الحصول على معلومات حول حالة المؤسسة (حالة النمو، حالة تدهور، حالة إشباع)، ثم دراسة إمكانية دخول أسواق جديدة، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق:

  – تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس عملية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين.

  – الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

  – العمل على تنشيط مبيعات المنتجات في الأسواق المحلية والخارجية.[2]

- **تأهيل العنصر البشري:** باعتباره العنصر الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيه بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات، ولا يجب أن يعتقد أن هذا الاستثمار يمثل عبئا إنسانيا على المؤسسة لأنه

[1]– حسين يحي ، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،2012 ،ص 12.

[2]- جودي حنان، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص34.

يحتاج إلي مبالغ طائلة ،فهو وحده يستحق ذلك لقدرته على التفكير والإبداع وإيجاد الحلول لمختلف المعيقات ولقد تطور الاهتمام بهذا العنصر البشري عالميا منذ التسعينات القرن العشرين من خلال ما سمي بالتنمية البشرية بأوجهها المختلفة والتي اعتبرت قاطرة لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي.

ونعتقد أن الخبراء الاقتصاديين والإداريين قد يختلفون في تحديد أسباب تعثر المؤسسة الاقتصادية أيا كان نشاطها؟ إلا أنهم سيتفقون على أن أهمها ضعف إدارة الموارد البشرية، مما أنتج مناخ طارد للموظفين الأكفاء، الأمر الذي لا تستطيع معه المؤسسة إيجاد حلول للمشكلات التي قد تمر بها، وقد يعزى ذلك إلى عدم إدراك مدى أهمية العنصر البشري ضمن منظومة أي عملية إنتاجية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.والحقيقة التي يؤمن بها الجميع نظريا لكن لا يؤمنون بها عمليا هي أن الموارد البشرية :ثروة ليست فقط للشركات أو المؤسسات، وإنما للدولة نفسها، وكلما احتضنت ووجهت وتم الارتقاء بها وبمهاراتها وإبداعاتها، أدى ذلك إلى المساهمة في تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود. ونشير في هذا الإطار أن السلطات العمومية في الجزائر خصصت 3 ملايين مارك لتكوين أعوان مستشارين للمؤسسات الصغيرة من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/CONFORM)هذا البرنامج الذي أنتقل إلى مراحل متقدمة، بعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء بالإضافة إلى مهام التكوين و الاستشارة الموفرة للمؤسسات و الجمعيات المهنية، قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن[1].

- **تأهيل النظام الإداري** :إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تأهيل كل الهيئات الإدارية ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل أحيانا بعض التطبيقات الميدانية ،خصوصا الإدارة الجمركية ،والإدارة الجبائية ،ومركز السجل

[1]– تومي ميلود ، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة بسكرة 17 – 18 أفريل 2006 ،ص ص 999– 1000.

التجاري....كي لا تعمل بالطرق البيروقراطية لعرقلة أهداف السياسة الوطنية المحددة المعالم في هذا المجال.[1]

- **تأهيل النظام المالي والمصرفي** : بطء التعاملات، التداخلات، نسبة الفوائد المرتفعة ،القرارات المترددة وكثرة التقلبات،الإجراءات الإدارية المعقدة ، وهي صورة بسيطة عن وضع الجهاز المصرفي الجزائري، الذي يعيق انطلاق تنمية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية لذا يتحتم إصلاحه وتفعيل دوره في التمويل النشاط الاقتصادي عن طريق الرفع من مستوى موظفيه، وتحسين نوعية الخدمات ،إرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية ،بعث بورصة وتنشيط السوق المالية[2].

المطلب الثالث: مفهوم برنامج التأهيل وأهدافه

1 -**مفهوم برنامج التأهيل**

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار اقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي ،خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية، وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية ،الإنتاجية ،التسويقية وغيرها.[3]

---

[1]– غقال إلياس، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000– 2014)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2017،ص 86.

[2]– عليواش أمين عبد القاد ر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006، ص 93.

[3]– أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دارسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتو** سطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011 ،ص86.

وفي تعريف أخر لبرنامج التأهيل "هو مجموعة من التدابير والإجراءات التي تسمح للمؤسسة بالبقاء مريحة في وسط بيئة تنافسية ،وتمكننا من الانتقال من وضعية أقّل أداء – أ– إلي وضعية أكثر أداء – ب – ومنه تحسين تنافسيتها.[1]

وبالتالي فبرنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة، ورفع أدائها الاقتصادي والمالي ليكون في نفس المستوى الدولي، فهذا البرنامج لا يعتبر بمثابة إجراء قانوني مفروض من طرف الدولة على المؤسسات الاقتصادية بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص إستراتيجي عام من أجل معرفة مكامن الاختلافات وأسباب التعثرات،وبالتالي فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية لا يعتبر هدفا إداريا في مجال المنتجات والأسواق، والتمويل، والتشغيل فحسب بل يخص أيضا كل الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1]– تجاني وافية، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشركة الأورو – متوسطية حالة المؤسسات الصناعية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2016 ، ص55.

الشكل رقم(02): برنامج التأهيل

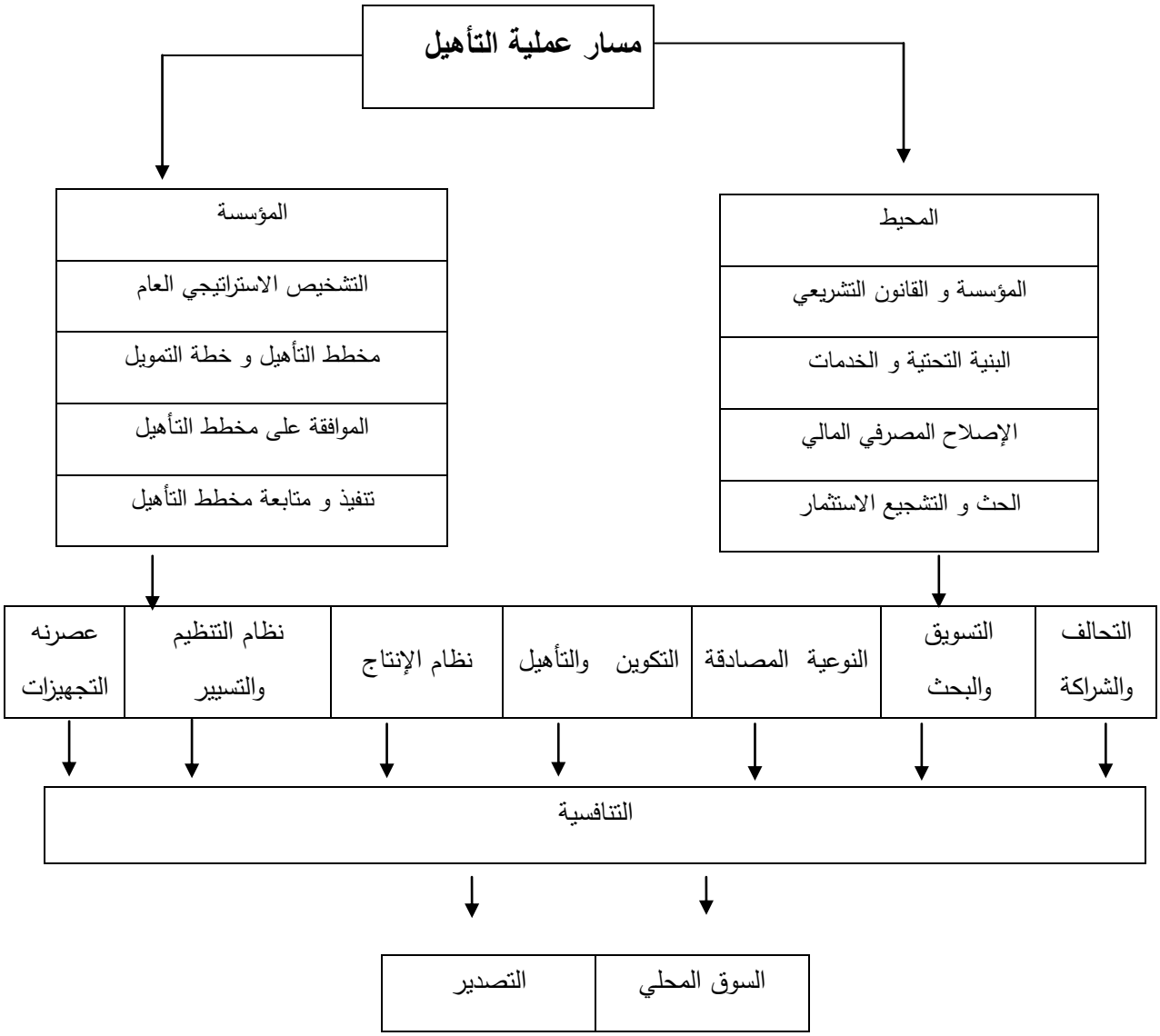

المصدر: صحراوي إيمان، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018، ص57.

من خلال الشكل يتضح لنا أن برنامج التأهيل مرتبط ارتباطا وثيقا بتأهيل المحيط وتأهيل المؤسسة، فتأهيل المؤسسة ينطلق من تشخيص الإستراتيجي الشامل ثم نقوم بإعداد خطط التأهيل وخطط التمويل لنصل إلي

الموافقة على مخطط التأهيل ثم تنفيذه، أما فيما يخص محيط المؤسسة فيتعلق بتأهيل المحيط القانوني والإداري وذلك من خلال مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد الشفافية في معالجة الملفات، زيادة على توفير البنية التحتية والخدمات اللازمة من أجل رفع وتيرة وأداء المؤسسات وكذا الإصلاح المصرفي المالي باعتبار البنوك الأداة الأساسية لتنفيذ أو تجسيد أي برنامج اقتصادي ومتابعته لهذا يجب تكييف قواعد تسيير وفق احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 -**أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يمكن تلخيص أهداف برنامج تأهيل المؤسسات في الشكل التالي:

الشكل رقم(03): أهداف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

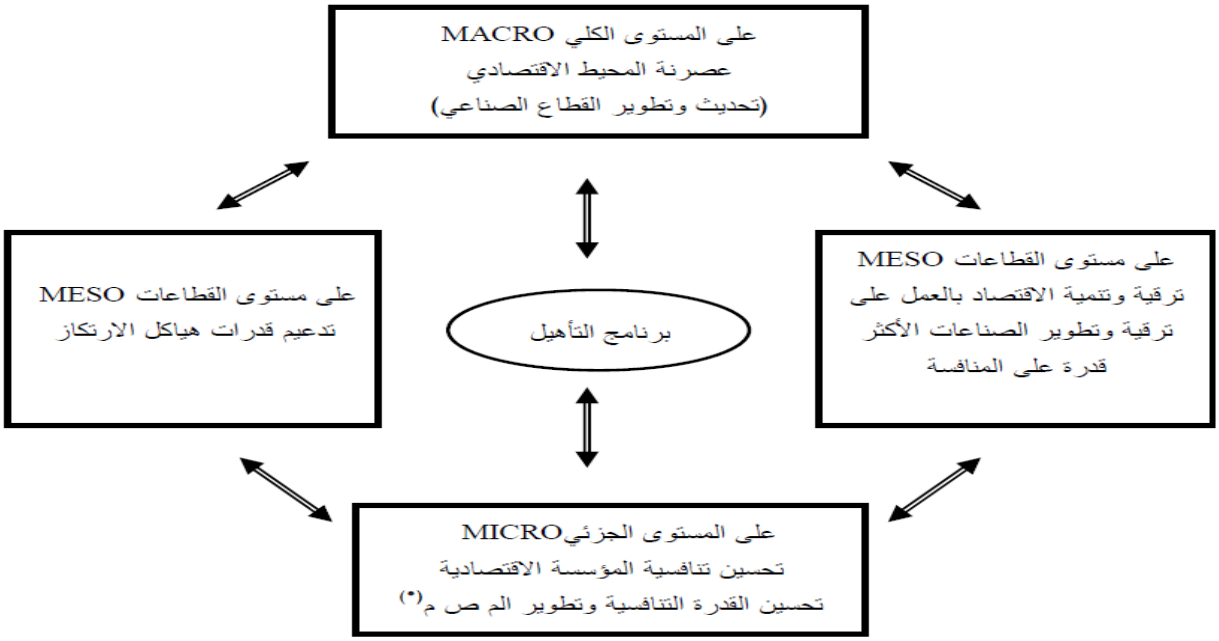

المصدر: عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص116.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) مايلي:

- **على المستوى الكلي:**تتضمن ما يلي

✓ إعداد سياسة اقتصادية تتكون أساسا لبرامج الدعم والحث على رفع مستوى التأهيل، وآخذا بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والدولية.

✓ وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية والقيام بإجراءات على المستوى القطاع القطاعي والجزئي .

✓ إعداد برنامج التأهيل للمؤسسات الاقتصادية ومحيطها.

✓ إعداد برنامج تحسيسي وإعلامي لسياسة التأهيل تستهدف المتعاملين الاقتصاديين بدرجة الأولى[1].

- **على المستوى القطاعي:** إن نجاح أي برنامج تأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشاركة في تنفيذه، فالبرنامج يهدف إلي تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها، وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية تأهيل المؤسسة وترقيتها.وأهم الجوانب التي يمسها برنامج التأهيل بهذا الخصوص:

✓ البنوك والمؤسسات المالية.

✓ المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات .

✓ هيئات تسيير المناطق الصناعية.

✓ مكاتب الدراسات[2].

---

[1]– عليواش أمين عبد القادر،**مرجع سابق** ،ص89.

[2]– عوادي مصطفى ، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع** ،الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي 7/6 ديسمبر 2017، ص 11.

- **على المستوى الجزئي** :إن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المحفزة على تحسين النوعية من وجهة نظر المؤسسات يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم، أو إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات، وإنما برنامج طوعي تلعب فيه الدولة دور المدعم لهذه المؤسسات الاقتصادية من خلال انخراطها في هذا البرنامج يمكنها تحقيق الأهداف التالية:

✓ تطوير نظم الإنتاج والتحكم في نوعية المنتجات والخدمات.

✓ تطوير نظم الإدارة وتكيف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير والتنظيم.

✓ الرفع من الكفاءات الإنتاجية للمؤسسات من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج.

✓ تحسين الجودة والحصول على شهادة الإيزو بإخضاع المؤسسة للمقاييس الدولية للجودة.

✓ تطوير مهارات العاملين وإرساء ثقافة المؤسسة.

✓ تطوير التسويق وبحوث التسويق للحفاظ على حصة المؤسسة في السوق الداخلية كمرحلة أولى، وإقتحام الأسواق الخارجية في المرحلة الثانية.

✓ خلق مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب الشغل الحالية.

ولإنجاز برنامج التأهيل يجب على المؤسسة تنبيه من خلال القيام بالإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية الإنتاجية والاستثمارية والتسويقية، ثم لتشمل مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة[1].

[1]– مدخل خالد، **مرجع سابق** ، ص ص 103 – 104 .

المبحث الثاني:مفاهيم أساسية حول التنافسية

تعتبر التنافسية ثورة حقيقية في عالم إدارة الإعمال والتي تعني الانفتاح على العالم ثقافيا و اقتصاديا وتكنولوجيا، وتحدد تنافسية المؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات البيئة، فهي تجعل المؤسسة في مركز تنافسي أفضل وتعطيها القدرة على البقاء والاستمرارية والنمو.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية وأهميتها

1 مفهوم التنافسية:

تختلف تعاريف التنافسية على مستوى المؤسسة باختلاف آراء الدارسين والباحثين حيث تعرف كما يلي:

- تعرف على أنها " قدرة المؤسسة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد، وتسعى المؤسسة ورجال الأعمال بصفة مستمرة إلي تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نظرا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية.[1]
- كما تعرف أيضا على أنها " الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية التي تمارسها المؤسسة من أجل الحصول على شريحة اكبر ورقعة أكثر اتساعا في السوق التي تهتم بها.[2]
- كما عرفت على أنها " القدرة على تزويد الزبائن بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة.[3]

---

[1]- فريد راغب النجار، **المنافسة والترويج التطبيقي** ، مؤسسة شهاب الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص10.

[2]- علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**، دار الغريب لنشر، القاهرة، 2001، ص101.

[3]- مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص21.

أو قد تشير التنافسية إلي القدرة على إنتاج السلع والخدمات وتقديمها بالنوعية الجيدة والسعر المناسب، وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى.[1]

1 -أهداف التنافسية:

تهدف التنافسية إلي تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- **تحقيق درجة عالية من الكفاية:** بمعنى أن تحقق المؤسسة نشاطها وأعمالها بأقل مستوى ممكن من التكاليف، وفي ظل التطور التكنولوجي المسموح به، فالتنافسية تساهم في رقي المؤسسات الأكثر كفاءة.
- **التطور والتحسين المستمر للأداء:** من خلال التركيز على تحقيق الإبداعات التكنولوجية والابتكارات والتي تكون تكلفتها مرتفعة نسبيا، إلا أنها صعبة المحاكاة من قبل المؤسسات المنافسة.
- **الحصول على نمط مفيد للأرباح:** إذ تمكنت المؤسسات ذات الكفاءة الأعلى والأكثر تطورا من تعظيم أرباحها، فالأرباح تعد مكافأة عن تميزها وتفوقها في أدائها[2].

المطلب الثاني: أنواع التنافسية

يمكن تحديد هذه الأنواع بالاعتماد على مجموعة من المعايير

1 -المعيار الموضوعي: وتنقسم التنافسية وفق هذا المعيار إلي:

- **تنافسية المنتج:** تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازما لتنافسية المؤسسة لكنه ليس كاف ،وغالبا لما يتم الاعتماد على سعر التكلفة كأداة وحيدة لتقويم تنافسية هذا الأخير ،ويعد هذا أمر غير صحيح باعتبار أن هناك مؤشرات أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع.

---

[1]– بن بوزيد شهرزاد ، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، دراسة حالة الشركة ذم م للخدمات العامة والتجارة آل دوداح ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2012،ص 44

[2]– شنواتي صلاح، **اقتصاديات الأعمال** ، مركز الإسكندرية للكتاب ،2000، ص 130.

- **تنافسية المؤسسة:** يتم تقويمها على أساس أشمل منه في المنتج، فمن الناحية المالية مثلا يتم تقويم المنتج بالاستناد إلي الهامش الذي يحققه بينما تنافسية المؤسسة يتم تقويمها على أساس هوامش كل المنتجات[1].

2 -**معيار الزمن:** وتنقسم التنافسية وفق هذا المعيار إلي:

- **تنافسية لحظية:** وتعتمد هذه التنافسية على نتائج إيجابية المحققة خلال دورة المحاسبية والتي قد تنتج عن فرصة عابرة في السوق أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية وهي تكون في المدى القصير.[2]
- **القدرة التنافسية:** وهي تلك التي تستند لمجموعة من المعايير وتربطها علاقات متداخل فيها بينها ،فكل معيار يعتبر ضروري لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية ،ويبقي المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة.تتميز تلك القدرة التنافسية بأنها طويلة المدى وتستمر خلال عدة دورات محاسبية[3].

المطلب الثالث: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مؤشرات لقياس تنافسيتها ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1 -**الربحية:** تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية ،وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذ كانت المؤسسات تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح بمجرد غرض رفع حصتها من السوق ،ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع ،وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية.

---

[1]– بوضياف عمار، **الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2002 ،ص11.

[2]- عبد السلام قحف، **التنافسية وتغيير قواعد العبة**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص25.

[3]– حامد رضوان أحمد حامد، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية،2011، ص ص33 – 34 .

2 -**تكلفة الصنع:** تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزي ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا أو لسببين السابقين معا ،وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال ،كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة ،أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزي ذلك إلي كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.

3 -**الحصة السوقية:** من الممكن لمؤسسة ما إن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي ،ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية ،كما يكمن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق ،ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.[1]

4 -**الإنتاجية الكلية للعوامل:** تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلي منتجات ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج ،كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس على بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيء حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة. ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية أو الدولية المحلية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلي التغيرات التكنولوجية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلي تحقيق وفرات الحجم[2].

---

[1]– زرقين عبود، **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد41 ،2014 ،ص 175.

[2]– بوبعة عبد الوهاب ، **دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبليس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012،ص ص 74– 75.

المبحث الثالث: الميزة التنافسية

تسعى معظم المؤسسات إلي المحافظة على استمراريتها وبقائها، وذالك من خلال الميزة التنافسية التي تختص أو تتميز بها حيث تعتبر الوسيلة التي تحقق لها النجاح في سوقها، لذا نجد أغلب المؤسسات تسعى لامتلاك ميزة تنافسية لمواجهة مختلف المستجدات، من خلال تحليل الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة من أجل تقديم الأحسن والأفضل لزبائنها مما يعود عليها بنتائج إيجابية التي كانت تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: تعريف الميزة التنافسية وخصائصها

1 **تعريف الميزة التنافسية** :نظرا لأهمية الأداة تعددت التعاريف لهذا سوف نحاول تسليط الضوء على أهمها:

- الميزة التنافسية هي ما تختص به المؤسسة دون غيرها وما يمكنها من تقديم قيمة من المنافع أكثر من المنافسين أو تقديم المنافع بسعر أقل.[1]
- وتعرف كذالك بأنها هي عنصر تفوق المؤسسة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لإستراتيجية معينة لتنافس.[2]
- تشير الميزة التنافسية إلي المجالات التي يمكن للمؤسسة أن تنافس غيرها بطريقة أكثر فعالية، وبهذا فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها المؤسسة دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية، أو فيما يتعلق بمواردها وكفاءتها البشرية، فالميزة تعتمد على نتائج فحص تحليل كل من نقاط القوة والضعف الداخلية بالإضافة إلي الفرص والمخاطر المحيطة والسائدة في بيئة المؤسسة مقارنة بمنافسيها.[3]

---

[1]- طلعت أسعد عبد الحميد، **التسويق الفعال**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2002، ص190.

[2]- نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص37.

[3]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية**، مجموعة النيل العربية، 1999، ص27.

- أما بورتر فيعرفها: تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلي اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من طرف المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع.[1]

2 **خصائص الميزة التنافسية:**تتميز الميزة التنافسية بالخصائص التالية:

- تحدد بالاعتماد على رغبات وحاجات الزبون.
- توفر الانسجام الفريد بين موارد المؤسسة والفرصة في البيئة.
- أن تكون مرنة بمعنى إحلال ميزات تنافسية بأخرى بسهولة وفق اعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية أو تطور موارد وقدرات المؤسسة[2].
- تبنى وتصاغ على اختلاف وليس على تشابه بمعنى أن الميزة التنافسية تتجسد من خلال إمكانية المنظمة عمل أشياء متفردة أفضل وأحسن من المنافسين.
- تؤدي إلي تحقيق الأفضلية والتفوق على المنافسين بمعنى أن من خلال الميزة التنافسية تصبح المنظمة هي الرائدة في السوق.
- إن الميزة التنافسية تتسم بالنسبية مقارنة بالمنافسين أو مقارنتها مع فترات زمنية مختلفة، أي ليست مطلقة لأنها صعبة التحقيق.
- تنعكس في كفاءة أداء المنظمة لأنشطتها.

[1]- بن جدو بن علية، **الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015، ص51.

[2]– يحياوي رزيقة، **الإبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال** ، رسالة ماجستير ،جامعة مسيلة ، مسيلة ، 2013 ، ص ص 49– 50 .

- التأثير في العمال وإدراكهم للأفضلية فيما تقدمه المنظمة وتحفزهم للشراء منها من خلال خلق قيمة مضافة للعملاء مقارنة بما يقدمه المنافسون[1].

المطلب الثاني: أنواع ومصادر الميزة التنافسية

1 -أنواع الميزة التنافسية:

تختلف الكتابات حول أنواع الميزة التنافسية، فيرى koufteros بأن هناك خمسة أنواع من الميزة التنافسية ويحددها في السعر، الجودة، القيمة لدى الزبائن، ضمان التسليم ،الإبداع . أما اغلب الكتابات في إدارة الأعمال فغنها تصنف أنواع الميزة التنافسية إلي نوعين رئيسيين وهما ميزة التكلفة الأقل ، وميزة المنتج.

- **ميزة التكلفة الأقل:** يمكن للمؤسسة ما أن تحوز ميزة التكلفة الأقل إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة الأقل من نظيرتها لدى المنافسين ،وللحيازة عليها يتم الاستناد إلي تحقيق مفهوم التعلم وهو نتيجة للجهود المتواصلة والمبذولة من قبل الإطارات والمستخدمين على حد سواء لذلك يجب ألا يتم التركيز على تكاليف اليد العاملة فحسب، بل يجب أن يتعداه إلي تكاليف النفايات والأنشطة الأخرى المنتجة للقيمة ،فالمسيرون مطالبون بتحسين التعلم وتحديد أهدافه ،وهذا يستند إلي مقارنة درجة التعلم بين التجهيزات والأنشطة ثم مقابلتها بالمعايير المعمول بها في القطاع.[2]
- **ميزة التميز:** تظهر عندما تستطيع المنظمات أن تتميز على إنتاج منتجات أو تقديم خدمات فيها شيء ما له قيمة لدى العملاء بحيث تتفرد به عن منافسيها. من خلال التميز في نوعية وجودة المواد الأولية

[1]– شنوفي نور الدين، مرزوقي عبد المؤمن، **تحقيق ميزة التنافسية من خلال تفعيل آليات تنمية كفاءاتها** ، مجلة المناجر، العدد 02، الجزائر، 2015، ص52.

[2]– فلاق محمد ، **عمليات إدارة المعرفة وتأثيرها في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة لمجموعة الاتصالات الأردنية** ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف 09/08 نوفمبر 2010 ، ص10.

التميز في أساليب البيع ، وإمكانية الحصول على السلعة في أي مكان وفي أي وقت (خدمة 24/24 ساعة)،التميز في طريقة صنع السلعة.....الخ.[1]

2 -**مصادر الميزة التنافسية:** تتحدد مصادر الميزة التنافسية من خلال عدة مصادر وقد تكون نتيجة لتأثيرات البيئة أو مجهودات المؤسسة للحصول إليها وهي على النحو التالي[2]:

- **مصادر داخلية:** المرتبطة بموارد المؤسسة الملموسة وغير الملموسة مثل العوامل الأساسية للإنتاج، الطاقة والموارد الأولية، قنوات التوزيع، الموجودات .... وغيرها كذلك قد تتأتى الميزة التنافسية من النظم الإدارية المستخدمة ،أساليب التنظيم الإداري ،طرق التحفيز ،مردودات البحث والتطوير والإبداع والمعرفة.
- **مصادر خارجية:** وهي كثيرة ومتعددة ،تتشكل من خلال متغيرات البيئة الخارجية وتغيرها مما يؤدي إلي خلق فرص وميزات يمكن أن تستغلها المؤسسة وتستفيد منها كظروف العرض والطلب على المواد الأولية، المالية ،الموارد البشرية المؤهلة وغيرها.
- يمكن للمؤسسة أن تبني ميزة تنافسية من خلال خياراتها الإستراتيجية الخاصة بالتكامل الأفقي والعمودي والتنويع والتحالفات الإستراتيجية والعلاقة مع الآخرين.
- اكتشاف الفرص التسويقية واستغلالها قبل المنافسة وهو ما يقود إلي الحصول على الميزة التنافسية لأن ذلك سبق للسوق يمكن المؤسسة من تقديم منتج أو خدمة في مستوى الفرصة المكتشفة.[3]

بالإضافة إلي هذه المصادر هناك مصادر أخرى لا تقل أهمية وهي:

---

[1]– نحاسية رتيبة ،**أهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة** ، دراسة حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية ،رسالة ماجستير ، قسم العلوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة الجزائر ،2003، ص101.

[2]– خالد محمد بني حمدان ، وائل محمد إدريس ، **الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي منهج معاصر** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2009 ، ص357.

[3]– يحه عيسى ، لعلاوي عمر ، **التسويق الإستراتيجي** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011، ص134.

- **الكفاءة:** تتجسد في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، وتقاس بكمية المدخلات المستخدمة لإنتاج مخرجات محددة باعتبار المؤسسة أداة لتحويل مدخلات إلي مخرجات ،فكلما ارتفع معدل كفاءة المنظمة كلما قلت المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات مع بقاء ،فالمؤسسة تتميز تكاليفها بالانخفاض إذا كانت تستحوذ على كفاءات إنتاجية عالية مقارنة مع منافسيها مما يسمح لها ببناء مزايا تنافسية[1].
- **الجودة:** إن انخفاض سعر السلعة لا يعتبر عنصرا محددا لإقدام الزبون على اقتناء تلك السلعة بل يتطلب الأمر تحسين نوعية المنتج من خلال رفع جودته ، لأن الجودة تسمح للمؤسسة بالبقاء في السوق وبيع منتجاتها بسعر أحسن وفي هذا الإطار يتعين على المؤسسة تحسين جودة منتجاتها من خلال البحث والتطوير[2].
- **المعرفة:**تعد الأصول الفكرية ركيزة أساسية لاستمرار نشاط المؤسسة في البيئة التنافسية المرتكزة على المعلومات، والمعرفة، كما أصبح قياس القيمة الحقيقية للمعرفة أمرا ضروريا للمؤسسات ذات العلامات التجارية المتميزة، وبراءا ت الاختراع، وغيرها، حيث تمثل المعرفة مصدرا أساسيا لامتلاك الميزة التنافسية[3].
- **الإبداع:** يعتبر الإبداع بعدا رئيسيا للميزة التنافسية من خلال قدرته على استكشاف الفرص الجديدة في البيئة الخارجية ومراقبتها وسرعة الاستجابة لها بإنجاز تطور معين أو عمل خلاق سواء في مجال الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة ،أو إيجاد طرق جديدة أكثر خلقا للقيمة في مجالات النشاط الاقتصادي للمؤسسة تختلف عن تلك الطرق القائمة.

---

[1]– سملالي يحضية ، سعيدي وصاف ، **نحو تسيير استراتيجي للمعرفة والميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية** ، ملتقى دولي حول اقتصاد المعرفة، الجزائر ، جامعة بسكرة 12 /13 نوفمبر 2005 ، ص36.

[2]– زغدار أحمد ، **المنافسة التنافسية والبدائل الإستراتيجية** ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2001 ، ص ص 32– 33.

[3]– نور الدين إيمان ، **دور التعليم في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة** ، ملتقى دولي حول إدارة المعرفة والفعالية الاقتصادية، الجزائر، جامعة باتنة 26/25 نوفمبر 2008 ، ص7.

المطلب الثالث: محددات الميزة التنافسية

تتحدد الميز التنافسية للمنظمة انطلاقا من بعدين وهما:

3 -**حجم الميز التنافسية:**تتحقق للميزة التنافسية سمة الاستمرارية والحجم إذا أمكن للمؤسسة المحافظة على ميزة التكلفة الأقل أو تمييز المنتج في ظل المنافسة التي تواجهها. وتمر الميزة التنافسية بنفس دورة حياة المنتجات، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(04): دورة حياة الميزة التنافسية

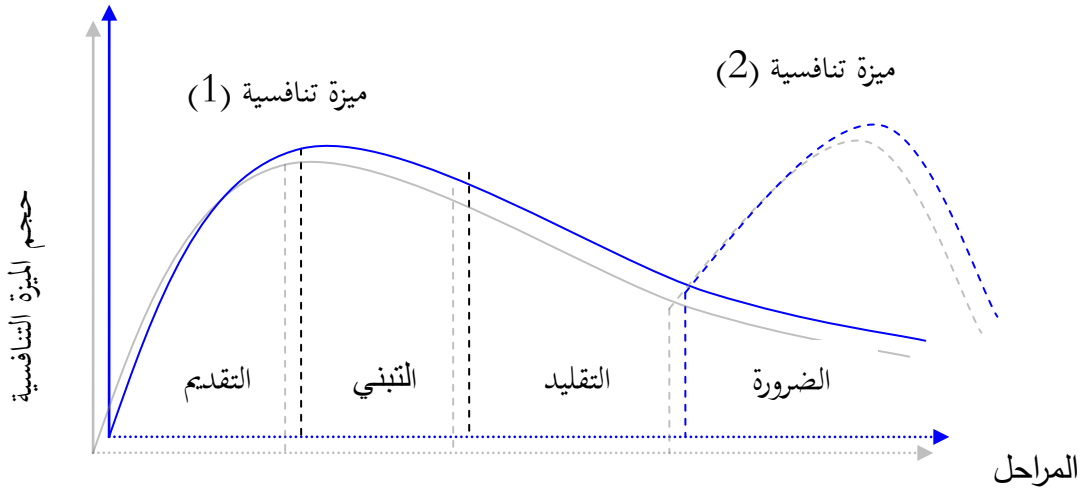

المصدر:نبيل مرسي خليل ، الميزة التنافسية في مجال الأعمال ، مركز الإسكندرية للكتاب ،مصر ، 1998، ص87.

ويمكن شرح المراحل السابقة كما يلي:

- **مرحلة التقديم:** تعد أطول المراحل بالنسبة للمؤسسة المنشأة للميزة التنافسية، لكونها تحتاج إلي الكثير من التفكير والاستعداد البشري، المادي والمالي، وتعرف عندها الميزة التنافسية مع مرور الزمن انتشارا أكثر فأكثر من خلال الأدوات التسويقية وخاصة الترويج.[1]
- **مرحلة التبني:** في هذه المرحلة تعمل المؤسسات المنافسة بالتعرف على ميزة التنافسية ومصادرها، نتيجة تأثيرها على حصصهم السوقية وأرباحهم ويتم ذلك من خلال محاولة تبني هذه الميزة كضرورة تنافسية، وبذلك تعرف نوعا من الاستقرار، مع الإشارة إلي أن أسبقية المؤسسة في بناء الميزة تبقيها محافظة على معدل الربح المرتفع الذي يكون في أعلى المستويات.
- **مرحلة التقليد :**في هذه المرحلة يظهر رد فعل الحقيقي للمؤسسات المنافسة من خلال تقليدهم للميزة التنافسية، فتبدأ بذلك الميزة الأصلية في الركود، وتتراجع أرباح المؤسسة نتيجة فقدانها لأسبقية التنافسية، وحتى تتمكن المؤسسة من مواجهة المنافسة فعليها أن تبدأ التفكير في تطوير ميزتها التنافسية، التي سيطرت بواسطتها على السوق لفترة معينة.
- **مرحلة ضرورة التطور:**في هذه المرحلة تكون المؤسسة مضطرة إلي تطوير ميزتها التنافسية، كما أنها في حاجة إلي بناء مزايا جديدة وفق أسس ومصادر مختلفة لتخفيض التكاليف أوتدعيم ميزة التمييز، وإذا لم تتمكن المؤسسة من تطوير مزاياها الحالية أو بناء ميزة جديدة فإنها تفقد مبيعاتها وتنخفض مردوديتها[2].
- **نطاق التنافس او السوق المستهدف:** إن توسيع نطاق النشاط يمكن أن يحقق وفورات في التكلفة مقارنة بالمؤسسات الأخرى (المنافسة)، ومن أمثلة ذلك الاستفادة من تقديم تسهيلات إنتاج مشتركة، خبرة فنية واحدة، استخدام نفس منافذ التوزيع لخدمة قطاعات سوقية مختلفة أو مناطق مختلفة أو

---

[1]- نبيل مرسي خليل ، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص87.

[2]– بن سديرة عمر، **التحليل الإستراتيجي كمدخل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة ميدانية لمؤسسات محلية بسطيف**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات سطيف 1، 2013، ص56.

صناعات مترابطة، ومن هنا تتحقق اقتصاديات المدى وخاصة عند وجود علاقات متداخلة ومترابطة بين القطاعات السوقية، والمناطق أو الصناعات التي تغطيها عمليات المؤسسة، وفي المقابل يمكن للنطاق الضيق أن يحقق ميزة تنافسية من خلال التركيز على قطاع السوق معين وخدمته بأقل تكلفة أو تقديم منتج مميز له[1].

وهناك أربعة أبعاد للنطاق التنافس من شأنها التأثير على الميزة التنافسية وهي:

- **قطاع السوقي:** يعكس مدى تنوع منتجات الشركة و العملاء الذين يتم خدمتهم وهنا يتم الإختيار مابين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق.
- **النطاق الرأسي:** يعبر عن درجة أداء الشركة لأنشطتها سواء الداخلية أو الخارجية، فالتكامل الرأسي المرتفع بمقارنة مع المنافسين يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز، كما يتيح التكامل درجة أقل من المرونة لشركة في تغيير مصادر التوريد.
- **نطاق الجغرافي:** يمثل عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تتنافس فيها الشركة ويسمح هذا النطاق بتحقيق مزايا من خلال تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة، وتبرز أهمية هذه الميزة بالنسبة للشركات العالمية، حيث تقدم منتجاتها أو خدماتها في كل أنحاء العالم.
- **نطاق النشاط:** يمثل مدى الترابط بين القطاعات التي تعمل في ظلها الشركة فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة قطاعات من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة. فقد يمكن استخدام نفس التسهيلات التكنولوجية أو الأفراد والخبرات عبر القطاعات المختلفة التي تنتمي إليها الشركة.[2]

---

[1]– بوبعة عبد الوهاب ، مرجع سابق ،ص90.

[2]– هلالي وليد ، **الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة دراسة حالة شركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 34،2009.

خلاصة الفصل:

انطلاقا مما تم التطرق له في هذا الفصل نستخلص ما يلي:

- تعتبر عملية تأهيل المؤسسات عبارة عن إجراء مستمر للتدريب والتفكير والإعلام والتحويل بهدف الحصول على توجهات جديدة، وأفكار وطرق تسيير ديناميكية تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتقال من مستوى إلي آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي.
- إن تأهيل المحيط الإداري وتأهيل العنصر البشري من أهم متطلبات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات التي تواجهها.
- عملية التأهيل تهدف أساسا إلي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها.
- عملية التأهيل تكسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا تنافسية تسمح لها بالتواجد على مستوى الأسواق المحلية والدولية، على اعتبار النظر لهذه المؤسسات كأفضل وسيلة لإنعاش والنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

واقع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث: واقع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي لتنمية والتطور الاقتصادي، وتشكل قاطرة التنمية بما تتميز به من خصائص مرونة الإدارة، والقدرة على التحكم في شروط الإنتاج، والسيطرة على قوى العرض والطلب التي تؤهلها لتكون أبرز آليات تحقيق التنمية المستدامة، حتى أصبح هذا يعتمد على هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية والتركيز عليها لما تملكه من فعالية وسرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الخارجي للمؤسسة، ونظرا لهذه الأهمية منحت الجزائر اهتماما كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للمكانة التي تأمل أن تصل إليها كمحرك لخلق الثروة خارج قطاع المحروقات وتوفير مناصب شغل دائمة، لذلك قامت الجزائر علي بناء سياسة متكاملة للحفاظ عليها وتطويرها من خلال تبنيها لبرامج خاصة لتأهيل هذا النوع من القطاع، مما ساعد على زيادة كبيرة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى، فسوف نحاول من خلال هذا الفصل التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا من خلال عرضنا لمجموعة من المؤشرات الإحصائية الدالة على تطورها من سنة إلي أخرى ومعرفة أهم برامج التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ترقيتها.

المبحث الأول:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أعطت الجزائر أولوية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان هذا مع بداية مطلع التسعينات، ليزداد الاهتمام بها أكثر خلال السنوات الأخيرة من خلال إصدار العديد من القوانين التشريعية والتنظيمية وخاصة القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد شهدت هذه المؤسسات تطورا سريعا وملحوظا في عددها خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة الظروف المهيأة والدعم الذي تلقته من قبل السلطات الجزائرية.

المطلب الأول: التعداد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمو كبير منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك للاقتصاد، للإشارة يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من:

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:** وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبعيين أو مؤسسات حرفية.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:** وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام.

والجدول الموالي يبين لنا العدد الذي وصلت إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك خلال السداسي الأول من عام 2018.

جدول رقم(03): التعداد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من عام 2018

نوع (م ص م)	عدد (م ص م)	النسبة المئوية%
1_ (م ص م) الخاصة:		
شخص معنوي	628219	57,47
شخص طبيعي	464689	42,51
مهن حرة	220513	20,42
نشاطات حرفية	223195	22,09
المجموع 1	1092908	99,98
2_(م ص م) عمومية		
شخص معنوي	262	0,02
المجموع 2	262	0,02
المجموع الكلي	1093170	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 33-, Direction Générale de veille Stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de La petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé2018.

إلي غاية 30جوان 2018 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1093170 مؤسسة حيث كانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص بنسبة مئوية يقدر بـــ 99,98% أما المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها 262 مؤسسة أي 0,02 %من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(05): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية إلي غاية 30 جوان 2018

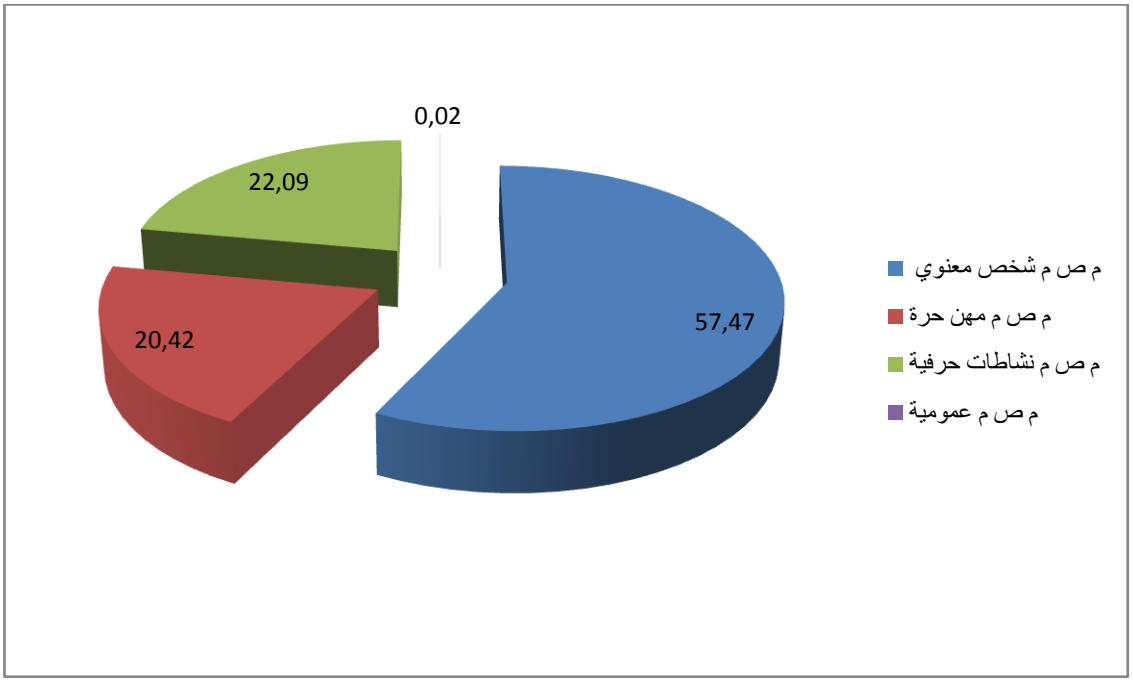

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (03)

المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول الموالي يوضح لنا تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم(04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2014_2018)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
2014	852053
2015	934569
2016	1022621
2017	1074503
2018	1093170

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

1- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 26-28 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Année 2014-2015.

2- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 30-32 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Année 2016-2017.

Bulletin d'information statistique de la Pme N° 33, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2018

نلاحظ من خلال جدول رقم04 أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر فمن خلال الفترة التي أجرينا عليها الدراسة يتبين لنا أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 852053 مؤسسة عام 2014 ليصل إلي 1093170 مؤسسة نهاية السداسي الأول من عام 2018 وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

شكل رقم(06): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2014_2018)

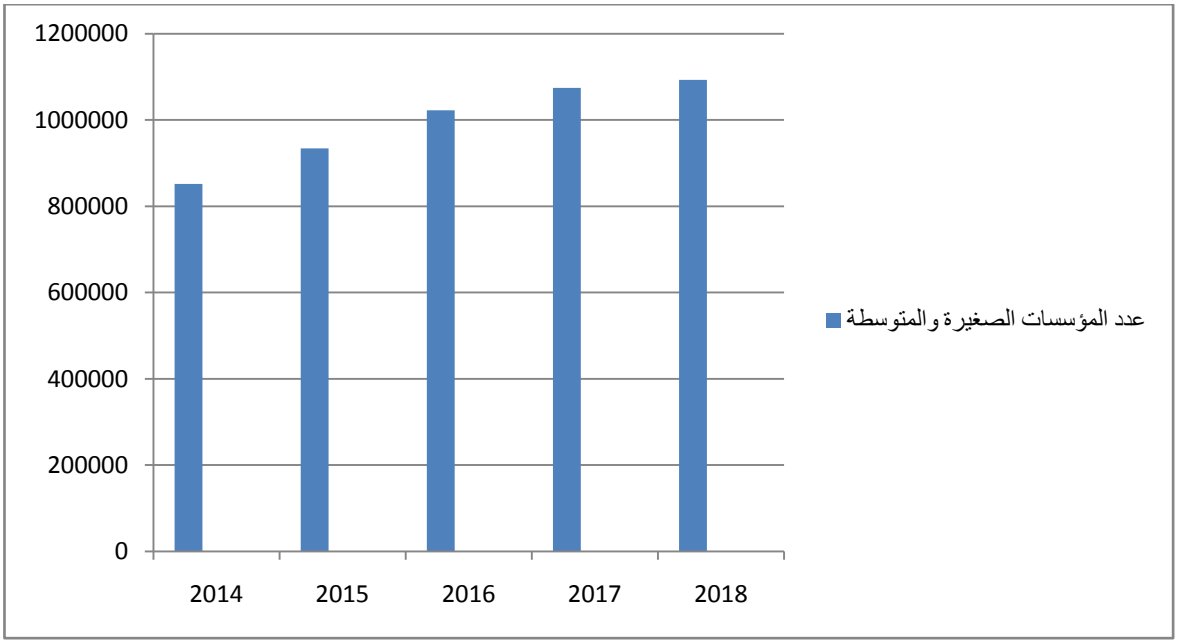

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) زيادة مستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلي أخرى وهذا راجع لتركيز على هذا القطاع بهدف تحرير الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي للبلاد.

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية

الجدول رقم(05): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية في الجزائر خلال الفترة (2018_2014)

السنوات	مؤسسات عامة	مؤسسات خاصة	المجموع	التطور	
				العدد	النسبة
2014	542	851511	852053	_	_
2015	532	934037	934569	82516	9,68
2016	390	1022232	1022621	88052	9,42
2017	267	1074236	1074503	51882	5,07
2018/06/30	262	1092908	1093170	18667	1,73

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

3- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 26-28 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Année 2014-2015.

4- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 30-32 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de

l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Année 2016-2017.

5- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 33, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2018.

يتضح من خلال المعطيات بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل الحصة الكبيرة مقارنة مع مؤسسات قطاع العام، فتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة إلي أخرى فقد كان عددها في سنة 2014 يقدر بـ 852053 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ليستمر هذا العدد في الزيادة إلي أن يصل 1093170 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال السداسي الأول من عام 2018

ويمكن إرجاع زيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي إعادة هيكلة الاقتصاد والإتجاه نحو الخوصصة ونجاعة آليات الدعم المانحة للقروض.

والمنحنى البياني الموالي يوضح التطور الحاصل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من سنة 2014 إلي غاية السداسي الأول من 2018.

الشكل رقم(07): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (2014-2018)

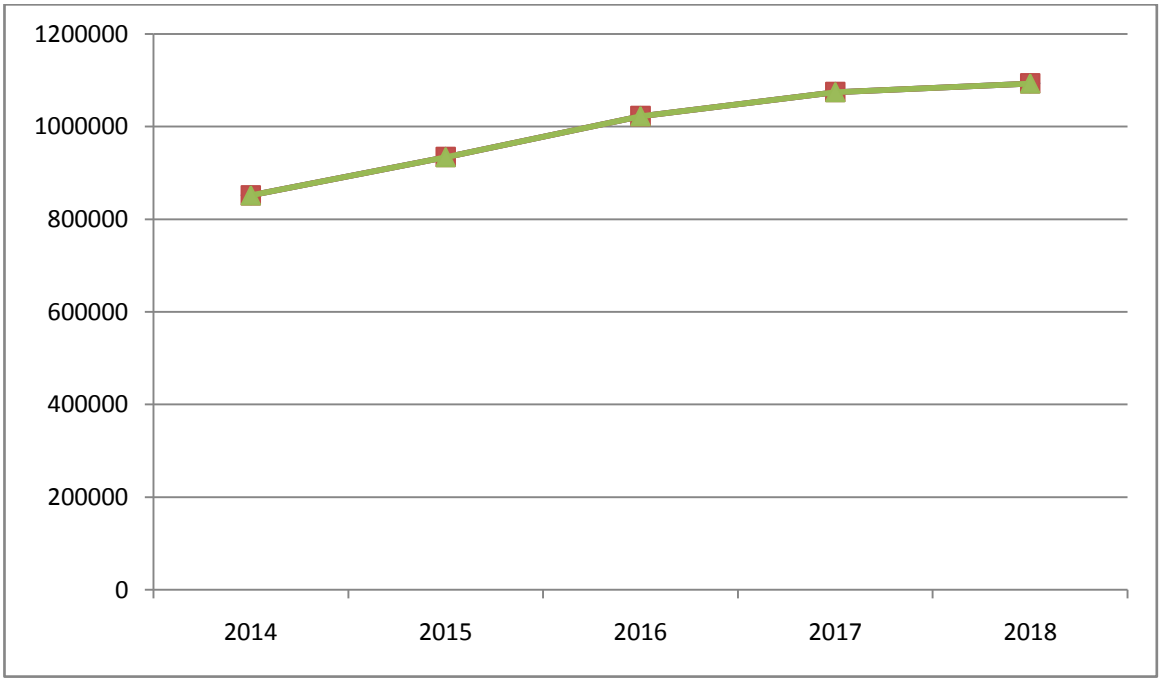

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تطورا ملحوظا من سنة إلي أخرى وهذا نتيجة الإجراءات التي اتبعتها الحكومة في دعم أصحاب مشاريع هذا القطاع، وهذا ما نلاحظه من خلال المنحنى أعلاه فقد كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية سنة 2014 يقدر بـ 851511 مؤسسة ليزداد عددها من سنة إلي أخرى، لكن بنسب متفاوتة وغير ثابتة ليصل عددها خلال السداسي الأول من 2018 إلي ما يقدر بـ 1092908مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة.

والمنحنى البياني الموالي يبين التغيرات الحاصلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة من سنة 2014 إلي غاية السداسي الأول من عام 2018.

الشكل رقم(08): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة (2014_2018)

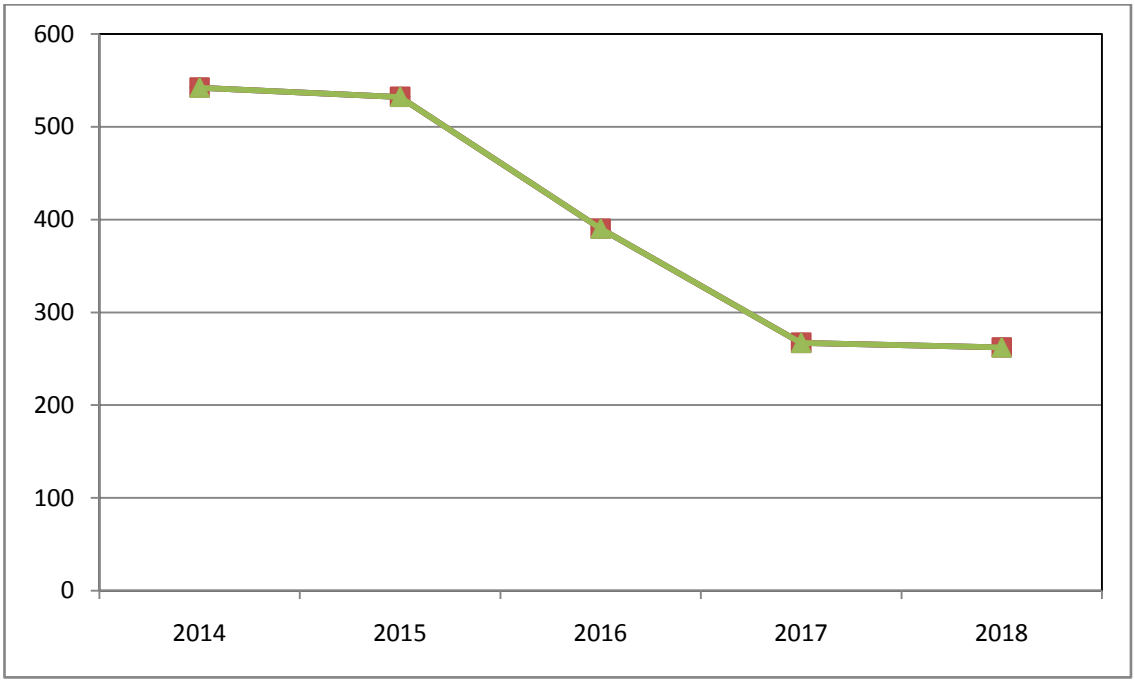

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(05)

الملاحظ من خلال الشكل أنه عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة تتميز بانخفاض عددها الذي وصل عام 2018 إلي 262 مؤسسة، بعدما كان يقدر بـ 542 مؤسسة سنة 2014، نتيجة شطب العديد منها وتحويلها إلي مؤسسات خاصة.

المبحث الثاني:إحصائيات حول توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتوزع حسب الحجم إلي مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا، ومؤسسات متوسطة، وحسب المعطيات المتواجدة لدينا من الفترة 2014 إلي غاية السداسي الأول من 2018 فإن المؤسسات المصغرة هي أكثر المؤسسات تواجد، وسوف نوضح هذا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من 2018

		مؤسسات مصغرة 9_1	مؤسسات صغيرة 49_10	مؤسسات متوسطة 250_50	المجموع
2014	العدد	36365	1065	145	37575
	النسبة	96,78	2,83	0,39	100
2015	العدد	907659	24054	2855	934568
	النسبة	97,12	2,57	0,31	100
2016	العدد	993170	26281	317	1022621
	النسبة	97,12	2,57	0,31	100
2017	العدد	1042121	28288	4094	1074503
	النسبة	97	2,6	0,4	100
2018	العدد	1068027	21863	3280	1093170
	النسبة	97,7	2,00	0,30	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 26-28 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2014-2015.

2- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 30-32 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2016-2017.

3- Bulletin d'information statistique de la Pme N°33, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل إلي 1093170مؤسسة خلال السداسي الأول من عام 2018، وتتوزع هذه المؤسسات إلي مؤسسات مصغرة الحجم بـ 1068027مؤسسة، مؤسسات صغيرة الحجم بـ 21863 مؤسسة، ومؤسسات متوسطة بـ3280 والشكل الموالي يعطي صورة أكثر وضوحا لهذا التوزيع:

الشكل رقم09: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم (2014_2018)

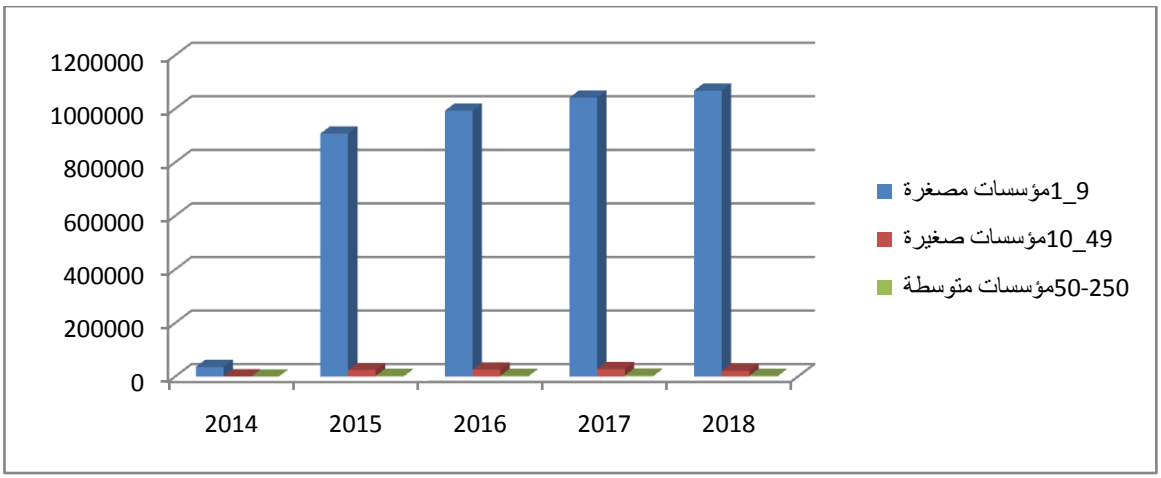

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(07)

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم فإن غالبية المؤسسات هي مؤسسات مصغرة حيث قدر عددها سنة 2014 بـ 36365 مؤسسة وزاد عددها خلال السداسي الأول من 2018 وأصبحت تقدر بـ 1035891مؤسسة ثم تليها المؤسسات الصغيرة بـ 1065 مؤسسة سنة 2014 وخلال السداسي الأول من عام 2018 أصبح عددها يقدر بـ 21863 مؤسسة، وبالنسبة للمؤسسات المتوسطة فعددها قليل مقارنة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة فهي تقدر بـ 145 مؤسسة سنة 2014 وأصبحت 3280 مؤسسة خلال السداسي الأول من 2018، ونستطيع أن نفسر بأن المؤسسات المصغرة هي النسبة الكبيرة من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص لأنها أسهل للتأسيس مقارنة بباقي الأنواع، والأكثر تفضيلا من قبل الأفراد بالإضافة إلي الإجراءات والتسهيلات التي تقوم بها الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني لتأمين البطالة، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة حفزت الشباب على إنشاء هذا النوع من المؤسسات لكن معظمهم كانت مؤسسات صغيرة جدا وهي الأكثر تطورا وتساهم في الزيادة العامة للمؤسسات.

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

قبل التطرق لتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع النشاط لابد من معرفة أن قطاع النشاط يتكون من 04 شعب حسب تصنيف الوزارة المعنية كما يلي:

- شعبة الخدمات تضم: النقل والمواصلات، التجارة ، الفندقة والإطعام، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية.
- البناء والأشغال العمومية.
- الفلاحة والصيد البحري.

– الصناعة التحويلية تضم: المناجم والمحاجر، الحديد والصلب، مواد البناء، كيمياء، مطاط، بلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب والفلين والورق، صناعة مختلفة.

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من 2017:

الجدول رقم(07): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط من سنة 2014 إلي غاية السداسي الأول من 2018

		الفلاحة والصيد البحري	المحروقات الطاقة والمناجم	البناء والأشغال العمومية	الصناعة التحويلية	الخدمات	المجموع
2014	العدد	5038	2439	159775	78108	251629	
	النسبة%	1,01	0,49	32,15	15,72	50,63	100
2015	العدد	5625	2639	168557	83701	277379	537901
	النسبة%	1,04	0,49	31,34	15,56	51,57	100
2016	العدد	6130	2767	174848	89597	302564	575906
	النسبة%	1,06	0,48	30,36	15,56	52,54	100
2017	العدد	6599	2887	179303	94930	325625	609344
	النسبة%	1,08	0,47	29,43	15,58	53,44	100
2018	العدد	6877	2936	182477	97728	338201	628219
	النسبة%	1,09	0,47	29,05	15,56	53,83	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

1- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 26-28 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2014-2015.

2- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 30-32 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2016-2017.

3- Bulletin d'information statistique de la Pme N°33, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2018.

من خلال الجدول يتبين لنا أن قطاع الخدمات تحتل الصدارة من حيث عدد المؤسسات الخاصة خلال الفترة (2014_2018) بنسب تراوحت بين 50,63% و 53,83% من إجمالي التعداد، ثم تلاه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسب تجاوزت 29,05%، ثم المرتبة الثالثة قطاع الصناعات التحويلية بنسب تجاوزت 15,56%، ثم رابعا قطاع الفلاحة والصيد البحري، بنسب لم تتعدى 1,09%، وأخيرا قطاع المحروقات الطاقة والمناجم بتعداد ضعيف لم يتجاوز 0,49% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2014_2018) والشكل الموالي يوضح ذلك .

شكل رقم(10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (2014_2018)

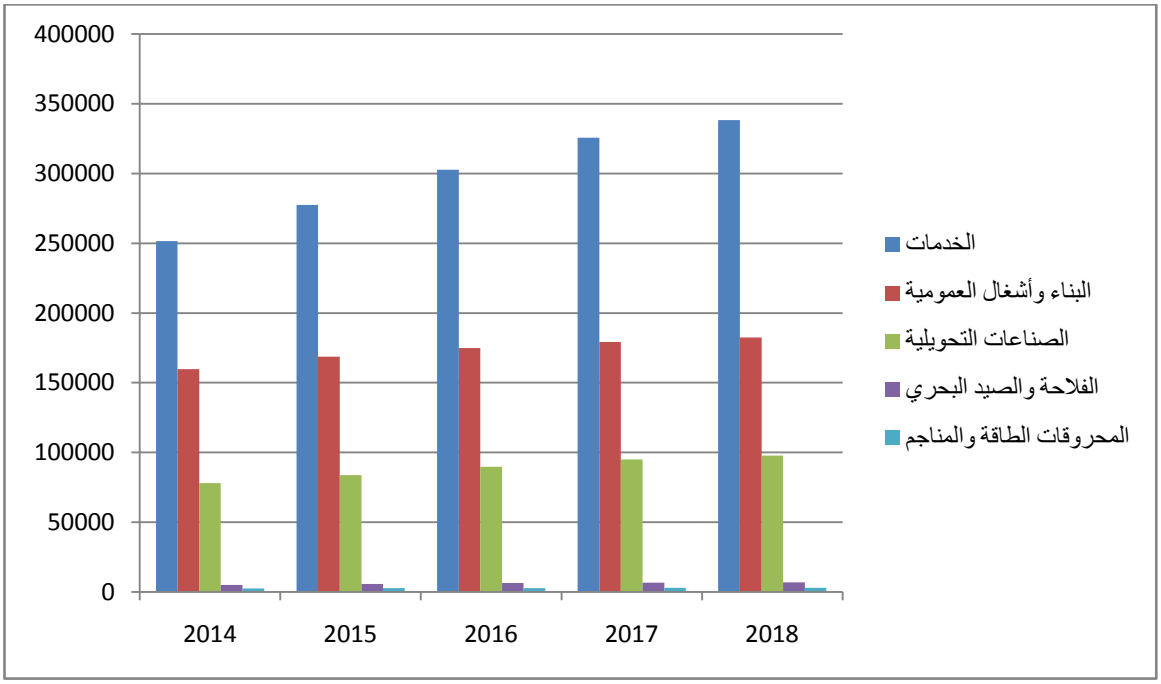

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(07)

وخلال الفترة من 2014 إلي غاية السداسي الأول من عام 2018 قطاع الخدمات هو أكثر قطاع مسيطر مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث كانت سنة 2014 عدد المؤسسات في هذا القطاع 251629 مؤسسة وازداد عددها خلال السداسي الأول من سنة 2018 حيث أصبحت تقدر بـ 338266 مؤسسة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 159775 مؤسسة خلال سنة 2014 و 182501 مؤسسة في السداسي الأول من 2018، يليه قطاع الصناعة التحويلية ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري وأخيرا قطاع خدمات الصناعة .

ويرجع سيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات إلي سهولة تأسيس هذا النوع من النشاطات من جهة، والرغبة في الربح السريع الذي يمكن أن يحققه قطاع الخدمات وخصوصا التجارة كما أن الإمكانيات التي يستلزمها قطاع الخدمات تكون عادة في المتناول ويمكن توفيرها فهي لا تتطلب إمكانات ضخمة. أما بالنسبة لقطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة لا يتجه كثيرا إليهما بحكم أنهما يتطلبان إمكانيات كبيرة

نوعا ما، مما يجعل العمل مقتصرا على بعض الصناعات الخفيفة كصناعة الآجر تقليديا الذي يصنع في ورشات خاصة، وكذلك ما يعرف بنشاط المناولة.

كذلك فإن قطاع الفلاحة والصيد و الصيد البحري يحتاج إلي مجهود كبير مما يجعل الخواص لا يتجهون إليه كثيرا، ويقتصر غالبا على العائلات التي تمتلك أراضي فلاحية تستثمرها أو كمهنة متوارثة من الأجداد كالصيد، أما المؤسسات الجديدة كليا فهي قليلة في هذا المجال ، أما الخدمات ذات الصلة الصناعية فهي تتطلب استثمارات ضخمة فهي غالبا تشير إلي المحروقات، والمياه والطاقة، وغيرها، مما لا يشجع الخواص على اختيارها كنشاط عمل إلا نادرا.

المطلب03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية

جدول رقم(08): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2018_2014)

		الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	المجموع
2014	العدد	344405	108912	43672	496989
	النسبة	69,30	21,91	8,79	100
2015	العدد	373337	118039	46525	537901
	النسبة	69,41	21,94	8,65	100
2016	العدد	400615	125696	49595	575906
	النسبة	69,56	21,83	8,61	100
2017	العدد	424659	133177	51508	609344
	النسبة	69,69	21,86	8,45	100
2018	العدد	438260	136899	53060	628219
	النسبة	70	22	8	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:

1- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 26-28 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2014-2015.

2- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 30-32 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2016-2017.

3- Bulletin d'information statistique de la Pme N°33, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2018.

من خلال الجدول رقم (08)، يتبين بوضوح أن المنطقة الشمالية تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب تراوحت بين69,30%و70% من إجمالي التعداد خلال الفترة من (2014_2018)،وتأتي الهضاب العليا في المرتبة الثانية بنسب تراوحت بين 21,83% و 22%، أما في منطقة الجنوب فهي تمتاز بتدني عدد المؤسسات التي لم تتجاوز 53060 مؤسسة وبنسبة لم تتعدى 8% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نفس الفترة وهذا نظرا للظروف المناخية والطبيعة وقلة الإمكانيات على خلال المناطق الشمالية من البلاد

والشكل الموالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2014 إلي سنة2018 في جهات الوطن الثلاث:

شكل رقم(11): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن (2014_2018)

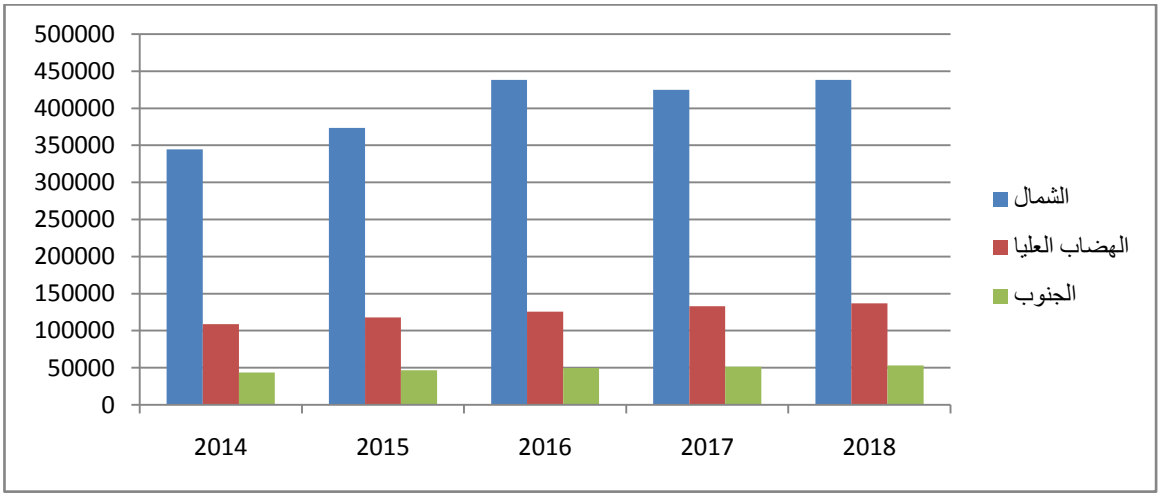

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (08)

يتبين من خلال الشكل أعلاه التوزيع الجغرافي الغير متوازن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر خلال الفترة (2014_2018) حيث تقع أغلب هذه المؤسسات بالجهة الشمالية للوطن، حيث تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في المناطق الشمالية بالزيادة المستمرة في عددها سنة 2014 إلي غاية 2018 حيث كانت تقدر بـ344405 مؤسسة وأصبحت سنة 2018 تقدر بـ 438260 مؤسسة، أما في منطقة الهضاب العليا بلغ عدد المؤسسات في عام 2014 بـ 108912مؤسسة لترتفع إلي 136899 مؤسسة خلال السداسي الأول من عام 2018 ، أما في منطقة الجنوب فهي ضعيفة مقارنة بالشمال والهضاب العليا ففي 2014 قدر عدد المؤسسات بها 43672 مؤسسة ليرتفع خلال السداسي الأول من عام 2018 بـ53060 مؤسسة .

المبحث الثاني: البرامج المطبقة في الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)

تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع برامج تأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات بغرض ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب بمقاييس العالمية، ولقد تبنت الجزائر عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم اختلاف هذه البرامج في التوقيت أو الحجم أو وسائل التطبيق إلا أن الهدف الأساسي هو تأهيل هذه المؤسسات لتعظيم الاستفادة منها.

المطلب الأول: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأهيل الصناعي

أولا: برنامج التأهيل الصناعي

1 التعريف بالبرنامج

أطلق برنامج تأهيل المؤسسات منذ سنة2000 بمساهمة مالية لمنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية UNIDO تقدر بـ 1.200.000 دولار ومساهمة ميزانية التجهيز لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقدر بـ 120.000.000 دج من خلال ثلاثة عمليات ريادية للمساعدة التقنية ومس مجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة وتم تدعيمها وتوطيدها ابتداء من 2002 بواسطة موارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية، والذي تم فتحه بموجب قانون المالية لسنة 2000، حيث تم فتح لدى كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 120_302 عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" مكلف بتسيير المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من أجل عمليات التأهيل وتطوير التنافسية الصناعية.[1]

[1]- حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص103.

إن هذا البرنامج يندرج في إطار عملية شاملة لترقية التنافسية الصناعية التي تركز على تحسين أداء المؤسسات الصناعية وتأهيل محيطها المباشر وذلك بمساندة الدولة للمؤسسات القادرة على تحسين أدائها والرفع من كفاءتها والتي تقبل بذل جهود كبيرة لاكتساب قدرة من التنافسية يقترب أو يصل إلي المستوى الدولي. [1]وعليه فان برنامج تأهيل المؤسسات إستراتيجية تمت صياغتها بكيفية معينة لمساعدة المؤسسات الصناعية العمومية او الخاصة لتكييفها لمواجهة الأفاق الجديدة المزيلة للحواجز الجمركية مع فتح الأسواق واندماج الاقتصاد الجزائري في فظاءات التبادل الحر.

2 **شروط الاستفادة من البرنامج:** وتتمثل شروط الاستفادة من البرنامج كالتالي:

- أن تكون المؤسسة جزائرية.
- أن تنتمي إلي القطاع الصناعي، أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري.
- أن تشغل على الأقل 20 عامل بصفة دائمة.
- 10 أجزاء للمؤسسات التي تقدم خدمات صناعية.[2]

3 أهداف برنامج الوطني لتأهيل الصناعي:

- **على مستوى المحيط الداخلي للمؤسسة:** يسعى هذا البرنامج إلى تشجيع كل المؤسسات بواسطة تدابير مالية محددة من اجل تحديث أدواتها الإنتاجية وخصوص الرفع من مستوى تنافسيتها، من خلال وضع نظام للإنتاج، التنظيم والتسيير، وجعلها تستجيب للمعايير المعمول بها في القطاع الصناعي.

[1]– بن حمو عبد الله، زيتوني صابرين، **دراسة تقييمية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد7، 2018، ص 143.

[2]– غدير أحمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص122.

- **على مستوى محيط المؤسسة:** لقد قامت وزارة الصناعة في تلك الفترة بتحديد عدة عمليات تهدف لاستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محيط اقتصادي ملائم ومساعد على المنافسة، ومن هذا جاء هذا البرنامج بالأهداف الأساسية التالية :

  – إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

  – تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة.

  – تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.

  – تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة.

يتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك وهي:

- **المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية:** وهي تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي المكلفة بتسيير برنامج التأهيل تتمثل مهامها فيما يلي:

  – تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.

  – وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج.

  – تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل.

  – اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.

  – توجد على مستواها الأمانة التقنية والتي يقع على عاتقها دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك قبل إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

- **اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية:**يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وتضم ممثلي عدة وزارات أهمها:

  – ممثل عن وزارة المالية.

  – ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

– ممثل عن وزارة التجارة

– ممثل عن وزارة الخارجية.

زيادة عن ذلك ممثلي النقابات، أرباب العمل. ولعل أهم مهمة تقع على عاتقها، بالإضافة إلي عدة مهام المتمثلة في إصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها.[1]

4 إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية

يمكن حصر المؤسسات استفادة من برنامج التأهيل في مرحلتين أساسيتين هما:

- **المرحلة الأولى: التشخيص الإستراتيجي العام ومخطط تأهيل المؤسسة**

وتتمثل هذه المرحلة في مبادرة المؤسسة بإجراء تشخيص إستراتيجي عام يسمح بتحديد المكانة الإستراتيجية للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الداخلية والخارجية، ويعرف براون " G Brown" تشخيص المؤسسة بأنه عبارة عن اكتشاف وتحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة لتصحيح الأولى واستغلال أحسن لثانية،أي أن التشخيص يساعد على معرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المؤسسة من أجل تعزيز نقاط القوة ومحاولة القضاء على نقاط الضعف أو محاولة تحويلها إلي نقاط قوة عن طريق تصحيحها.

وبعد القيام بالتشخيص الاستراتيجي العام، وتلخيص نقاط القوة والضعف، وتكوين الإستراتيجيات التي تمكن المؤسسة من القضاء على نقاط ضعفها وتعزيز نقاط قوتها في ظل فرص وتهديدات المحيط الذي تعيش فيه، تقوم بعد ذالك بإعداد مخطط لتأهيلها، حيث يرفقان مع طلب المساعدة المالية إلي صندوق ترقية تنافسية الصناعية، وبهذا يصبح للمؤسسة الحق في إطار احترام قواعد الأحقية المحددة في وثائق وزارة الصناعة (استيفاء شروط شروط الملائمة في المؤسسة) والاستفادة من الإعانات المالية، وعادة ما تنجز هذه الدراسات

[1]– قطوش مريم، **برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الإستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص32.

والتشخيص الإستراتيجي من طرف مكتب دراسات أو مستشارين خارجيين تختارهم المؤسسة بحرية لإنجاز الدراسة.

- **المرحلة الثانية: تنفيذ إجراءات برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية**

بعد الموافقة والمصادقة من قبل اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية على مخطط التأهيل، يتم تحديد كيفية منح الإعانات حيث أن تنفيذ الاستثمارات المادية واللامادية المحددة في مخطط التأهيل تعطي للمؤسسة الحق في الاستفادة من المساعدات المالية.[1]

ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007_2010)

أفردت الجزائر برنامج خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يشمل المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عاملا التي لم تستفد من برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، فكان لتطبيق برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أسباب وكما أنه يستهدف المستويات الثلاثة الخاصة بالمؤسسات من المستوى الكلي إلي القطاعي والجزئي، ويتم تنفيذ البرنامج عن طريق عدة هيئات تشرف على ذلك وخاصة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 مضمون البرنامج:

سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20عاملا، وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10ديسمبر 2003، كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 8 مارس 2004، وهذا البرنامج يغطي 6 سنوات وبدأ تنفيذه في سنة 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 6 مليار دج.

[1]– عامر حبيبة، **دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص ص 153_154.

إن هذا البرنامج جاء في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المادة 18 منه التي نصت على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.[1]

2 ـ أهداف البرنامج:

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج .
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.[2]

3 ـ إجراءات عمل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **شروط الاستفادة من البرنامج:**

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تشمل المؤسسات الناشئة فقط، وإنما تنحصر في المؤسسات التي تتوافر لديها مقومات النجاح في المستقبل إذ ما تمت مساعدتها، بالإضافة إلي الاستفتاء الشروط التالية:

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتنشط منذ سنتين.

---

[1]– مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص ص 111_112.

[2]– سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج " PME II"**، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 09، 2011، ص145.

– أن تكون تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية.

– أن تكون ذات هيكلة مالية متوازنة.

– أن تمتلك القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.

– أن تمتلك قدرات تنموية أو معايير التنمية التكنولوجية.

– أن تكون قادرة على خلق مناصب دائمة.

- **إجراءات التأهيل:**

تتمثل إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل التالية:

– القيام بالتشخيص الإستراتيجي الشامل للمؤسسة وإعداد مخطط التأهيل وكيفية التمويل.

– موافقة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل.

– تقديم المنح والمساعدات المالية بالنسبة لتشخيص الإستراتيجي، تكلفة الاستثمارات الغير المادية و20 %من تكلفة الاستثمارات المادية في حدود 5.000.000 (الاستثمارات المادية والغير مادية).[1]

المطلب الثاني: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010_2014)

أولا: مضمون البرنامج:

يعتبر البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتنمية وتطوير القطاع، نظرا للإمكانيات المالية والبشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجازه وتحقيق الأهداف المسطرة.

[1]– غقال إلياس و زقرير عادل، **تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل كمحفز لإستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2018، ص ص 6_7.

وهو برنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها،تشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم في هذا الإطار تخصيص غطاء مالي يقدر بحوالي 386 مليار دينار على مدى 05 سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة على البرنامج من طرف مجلس الوزراء في 11 جويلية 2010، حيث بلغت التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة بـ 19287000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

أما الإطار المؤسساتي الذي تم وضعه حساب خاص رقم 124_302 المعنون الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 264_11 المؤرخ في 30جويلية 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06_240 المؤرخ في 4جويلية 2006.[2]

ثانيا:أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج إلي مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف تشمل:

- تأهيل قدرات التسيير والتنظيم.
- تأهيل قدرات إتقان المعرفة و الإبتكار.
- تأهيل نوعية المؤسسة.
- دعم الاستثمارات المادية للإنتاجية.

[1]– طبابية سليمة و عناني ساسية، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإنفتاح الاقتصادي (2001_2014)**،أبحاث المؤتمر الدول حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص28.

[2]– شيخي بلال و كبلوني حمزة، **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيدة حمة لخضر، الوادي، 2017، ص12.

– تأهيل الموارد البشرية.[1]

ثالثا: المؤسسات المؤهلة المستفادة من البرنامج وإجراءات التأهيل:

1 -المؤسسات المؤهلة المستفادة من البرنامج:

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري والناشطة منذ سنتين.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تعترضها صعوبات مالية.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغير مستفيدة من عمليات برامج التأهيل الأخرى.

وهذه الشروط عدلت بموجب القرار الوزاري المشترك الذي يحدد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 124_302 المتعلق بـ " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، حيث أضيف إليه شرطين أساسيين لاستفادة من الدعم المالي لصندوق وهم:

– أن توظف المؤسسة 5 عمال كحد أدنى.

– أن تتمتع بمؤشرات اقتصادية وأصول صافية إيجابية.

كما حدد هذا التعديل نشاطات المؤسسات التي تستفيد من الدعم وهي كالأتي:

– صناعة غذائية.

– الصناعية.

– البناء.

– الأشغال العمومية.

– الصيد البحري.

– السياحة والفندقة.

[1]– عناني ساسية و نعمون وهاب، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الإنظام المترقب إلي المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة المنصور، جامعة 8ماي 1945، قالمة، العدد 24، 2015، ص14.

- الخدمات باستثناء خدمات ما بعد البيع.
- خدمات البريد وتكنولوجيا معلومات الاتصال.
- النقل.[1]

2 إجراءات البرنامج:

إجراءات التأهيل تتم عبر ثلاثة مراحل كبرى ومجموع هذه الإجراءات تسعة نوردها بالتتابع حسب كل مرحلة في الجداول التالية:

- **المرحلة الأولى: التشخيص المخفف والتشخيص الشامل**

جدول رقم(09): التشخيص المخفف والتشخيص الشامل

البيانات	التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة
التشخيص المخفف	500.000 دج	400.000 دج	100.000 دج
التشخيص الشامل	2.500.000 دج	2.000.000 دج	500.000 دج

المصدر: حسين يحي،قياس فعالية برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص217.

- **المرحلة الثانية:**خلالها يتم تنفيذ أربعة إجراءات من برنامج التأهيل هي:

- الاستثمارات اللامادية:

[1]- غقال إلياس، **تقييم الدور التمويلي لشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مرجع سابق، ص143.

جدول رقم(10): الاستثمارات اللامادية

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
3.000.000 دج	- 80% للمؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج . - 50% للمؤسسات التي رقم أعمالها [100-500] مليون دج	1.5 مليون دج 2.4 مليون دج	- رع: 500 مليون دج 06% - رقم الأعمال المحصور [500-100] دج 04 % - رقم الأعمال المحصور [1000-2000] دج 02%

المصدر: حسين يحي ، قياس فعالية برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2013، ص ص 217.

- الاستثمارات المادية – الإنتاج

الجدول رقم(11): الاستثمارات المادية – الإنتاج

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
15.000.000 دج	10% للمؤسسة التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج	13.5 مليون دج	- رع: 100 مليون دج 03.5 % . - رقم الأعمال المحصور [100-500] دج 03 % - رقم الأعمال المحصور [500-1000] دج 02 % - رقم الأعمال المحصور [1000-2000] دج 01 %

المصدر: حسين يحي ، قياس فعالية برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2013، ص ص 218.

- الاستثمارات المادية ذات الأولوية

الجدول رقم(12): الاستثمارات المادية ذات الأولوية

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
30.000.00 دج	-	9.000.000 دج	04 %

المصدر: حسين يحي ، قياس فعالية برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2013، ص ص 218.

- الاستثمارات التكنولوجية ونظام المعلومات

الجدول رقم(13): الاستثمارات التكنولوجية ونظام المعلومات

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الإقتراض
15.000.00 دج	6.000.000 دج	على عاتق المؤسسة	02.5 %

المصدر: حسين يحي ، قياس فعالية برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص 218.

المرحلة الثالثة: التكوين والمساعدات الخاصة

- **التأطير :**

الجدول رقم(14): التأطير

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الإقتراض
500.00 دج	400.000 دج	100.000 دج	-

المصدر: حسين يحي، قياس فعالية برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2013، ص 219.

- **المرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال، التصدير الإبداع والخبرة المالية**

الجدول رقم(15): المرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والإتصال

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الإقتراض
1.000.00 دج	800.000 دج	200.000 دج	-

المصدر: حسين يحي ، قياس فعالية برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2013، ص 219.

- **شهادات المطابقة** [1]

الجدول رقم(16): شهادات المطابقة

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الإقتراض
5.000.000 دج	1.000.000 دج	4.000.000 دج	-

المصدر: حسين يحي ، قياس فعالية برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2013، ص 219.

[1]-حسين يحي ، **مرجع سابق**، ص ص 218_219.

المطلب الثالث: البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

لقد تبنت الجزائر برنامجين لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة الأورو جزائرية، الأول تجسد في برنامج التعاون الأورو جزائري لتطوير المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، وهو المعروف بالميدا 1 "MEDA1"، وانطلق سنة 2002، وتجسد الثاني في برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في التكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو المعروف بالميدا2 "MEDA2" وانطلق سنة 2009.

أولا: برنامج التعاون الأورو جزائري لتطوير المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة

1 مضمون البرنامج:

جاء برنامج ميدا في إطار التعاون الأورو متوسطي من أجل تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، وهو برنامج ممول من طرف الإتحاد الأوروبي ووزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بميزانية قدرها 62,90 مليون أورو لمدة خمسة سنوات، حيث تبلغ مساهمة الإتحاد الأوروبي بـ 57 مليون أورو وتساهم الدولة الجزائرية بـ 3,4 مليون أورو، أما 2,5 مليون أورو فهي حصة المؤسسات المنخرطة والمستفيدة من البرنامج،[1] ويسهر على تجسيده فريق مختلط بين خبراء أوروبيين وجزائريين دائمين يستقرون بالجزائر العاصمة ولهم خمسة مراصد موزعة في كل من عنابة، سطيف، غرداية، وهران والجزائر العاصمة وذالك في إطار الميزانية المخصصة له.[2]

[1]– عثماني عائشة، **دور التسويق زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف،2011، ص 156.

[2]– قدري شهلة، محبوب سعدية، **البرنامج الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (واقع و أفاق)**، الأيام العلمية الدولية ضمن المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر، 05/04/03 ماي 2011، ص2.

2 أهداف البرنامج:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لكي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، ولتحقيق ذلك فان نشاطات البرنامج تسعى إلي تحريك وتطوير مردودية هذه المؤسسات من خلال وضع كل الشروط الملائمة كتغطية ضمانات صندوق الضمان وت عزيز قدرات جمعيات أرباب العمل والجماعات الحرفية، ويرتكز برنامج التعاون الجزائري الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور.[1]

- **تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ينتظر من البرنامج تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل من أساليب التسيير، وأنظمة الإنتاج، صيغ التمويل، تسيير المحزونات، الإجراءات التسويقية النشاط التجاري، قوة البيع والتوزيع والتصدير، تكوين الموارد البشرية، إدخال نظم المعلومات والاتصالات، العمل على تحسين النوعية والصيانة وغيرها من الأمور.

فالبرنامج يهدف إلي تحسين مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتدريب وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورات تكوينية مناسبة، وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلي المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

- **دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من

[1]– أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 132.

أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها، وهذا لن يكون إلا بتشخيص وتأهيل الوظائف المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وذلك بدعم هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية، في إطار تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم وضع إجراءات تهدف إلي تحسين معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات من خلال تنظيم الندوات والملتقيات للتعريف بهذا البرنامج، المعاهد العمومية والإدارات المركزية، ويسعى هذا البرنامج إلي تحقيق ما يلي:

– تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– دعم تطوير الأدوات والوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– تغطية ضمانات صناديق الضمان.

– تعزيز قدرات هياكل الدعم التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كجمعيات أرباب العمل والجماعات الحرفية.[1]

3 شروط الاستفادة:

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويجب أن تتوفر على الشروط التالية

– الممارسة في إحدى النشاطات التي أشار إليها البرنامج.

– أن يكون لها نشاط لثلاثة سنوات على الأقل.

– عدد العمال ما بين10إلي 250 عامل.

– حفظ على الأقل 60 % من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

[1]– إبتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص ص48_49.

– أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاثة سنوات الأخيرة.

– أن يكون منخرط في الصندوق الضمان الاجتماعي خلال ثلاثة سنوات الأخيرة.

– الالتزام بدفع قدرها 20 % من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة

– **الهيئات المالية المشرفة على المشاريع:** يجب أن تتوفر على الشروط التالية

– تقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية.

– المطابقة مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول.

– أن يكون منظما على الصعيد الجبائي والاجتماعي.

– الالتزام بدفع نسبة 20 % من التكلفة الكلية.

– **هيئات وأجهزة الدعم:** يجب أن تتوفر على الشروط التالية

– تحسين العرض الخاص بالنوعية وتنويع المعلومة.[1]

– تقديم المشروع الموجه لتحسين دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم تقني، قانوني، تجاري، إداري نقابي أو متخصص.

– تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية وغير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– الالتزام بالتشريعات و التنظيمات سارية المفعول.[2]

[1]– منصور دياب، **دور الاستثمار الأجنبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص ص 143_144.

[2]– شواشي فاطمة، **دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018، ص 206.

4 إجراءات عمل البرنامج:

يمتلك البرنامج هيكل تنفيذي تقني وإداري مكلف باستخدام إجراءات وتنظيمات اتفاق التمويل النوعي الممضى بين الجزائر واللجنة الأوروبية والتي تدعى " وحدة تسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، وتدخل هذه اللجنة يكون على كامل التراب الوطني بالإضافة إلي 12 ملحقة إقليمية تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام والتكوين لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مركز الدعم لخبرائها، كما تقدم الدعم أيضا للمستفادين من البرنامج وهذا بتحضير مخطط عملي إجمالي يغطي فترة 5 سنوات، ومخططات عملية سنوية في نهاية كل سنة من النشاط بالإضافة إلي تقارير النشاطات الأخرى تقدم إلي الهيئات الرقابية والسلطات الوزارية.

ويستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا، وذالك بعد الاتصال بمقر وحدة تسيير البرنامج بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة وبطلب من المستفيد وذالك من اجل تحديد التدخلات المنتظرة، بعدها يقوم هذا الخبير بتقييمه لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من طرف المستفيد، ثم يدرس ملف طلب التدخل من طرف لجنة المتابعة، وبعد الموافقة عليه يوجه إلي مكاتب الاستشارة الأوروبية وذالك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة لشروط المرجعية، ثم تقوم هذه اللجنة بحفظ أحسن عرض واستقبال الخبراء من أجل الشروع في عرض الالتزام.[1]

ثانيا: برنامج دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

1 مضمون البرنامج:

[1]– عامر حبيبة، **مرجع سابق**، ص 159_160.

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في برنامج آخر بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلي جانب إرساء نظام للجودة القياسية على مستوى تلك المؤسسات.

وعليه فإن برنامج برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هو برنامج تأهيلي يساعد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدرتها وعلى تحسين أدائها، وتوسيع حصتها في السوق، ويلعب فيه الإتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره ممول الأساسي وقدر المبلغ المخصص له بـ 44 مليون يورو حيث تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون يورو أما 4 مليون يورو فتمثل حصة مساهمة الجزائر وتم تحديد مدة البرنامج بـ 34 شهر بداية من انطلاقه والذي كان في ماي 2009.[1]

2 أهداف البرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في:

- يهدف هذا البرنامج إلي مساعدة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تحسين تنافسيتها، وتأهيلها من أجل تمكينها من الحفاظ على حصصها في السوق المحلية وتطويرها على الصعيد الدولي، والاستغلال الجيد لجميع الإمكانيات والمزايا التي تتيحها سياسة انفتاح السوق.
- كما يهدف إلي مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التكوين والدعم التقني المتخصص من أجل تمكينها من اقتحام أسواق عديدة وضمان تنافسيتها في الأسواق العالمية في إطار إستراتيجية الجزائر الإليكترونية.

ويمكننا تلخيص أهداف البرنامج في ثلاثة أهداف أساسية هي كما يلي:

[1]– عزيزي أحمد عكاشة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، وهران، 2013، ص ص 159_160

– تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها.

– التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

– تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

3 -شروط الاستفادة من البرنامج:

للاستفادة من البرنامج تلتزم المؤسسة بتوفير عدد من الشروط أهمها:

– أن تكون مدة نشاطها سنتين على الأقل.

– أن توظف على الأقل 20 عامل من بينهم 03 إطارات على الأقل، وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات الصناعية.

– أن توظف على الأقل 05 عمال وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 20 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة.[2]

ثالثا: نتائج برنامج التعاون الجزائري_الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 -نتائج برنامج التعاون الأورو جزائري لتطوير المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة

من أهم نتائج البرنامج المتحصل عليها ما يلي:

[1]– سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2**، مرجع سابق، ص 147.

[2]– صحراوي إيمان، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018، ص112.

تم وضع هدف تأهيل 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وخاصة السماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وهذا من خلال 80 مشروع نموذجي و 75 مشروع مشترك مقترح من طرف هيئات دعم الدعم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج وقد تم الدخول الفعلي لـ 454 مؤسسة.

شكل رقم(12): نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل تأهيل برنامج ميدا 1

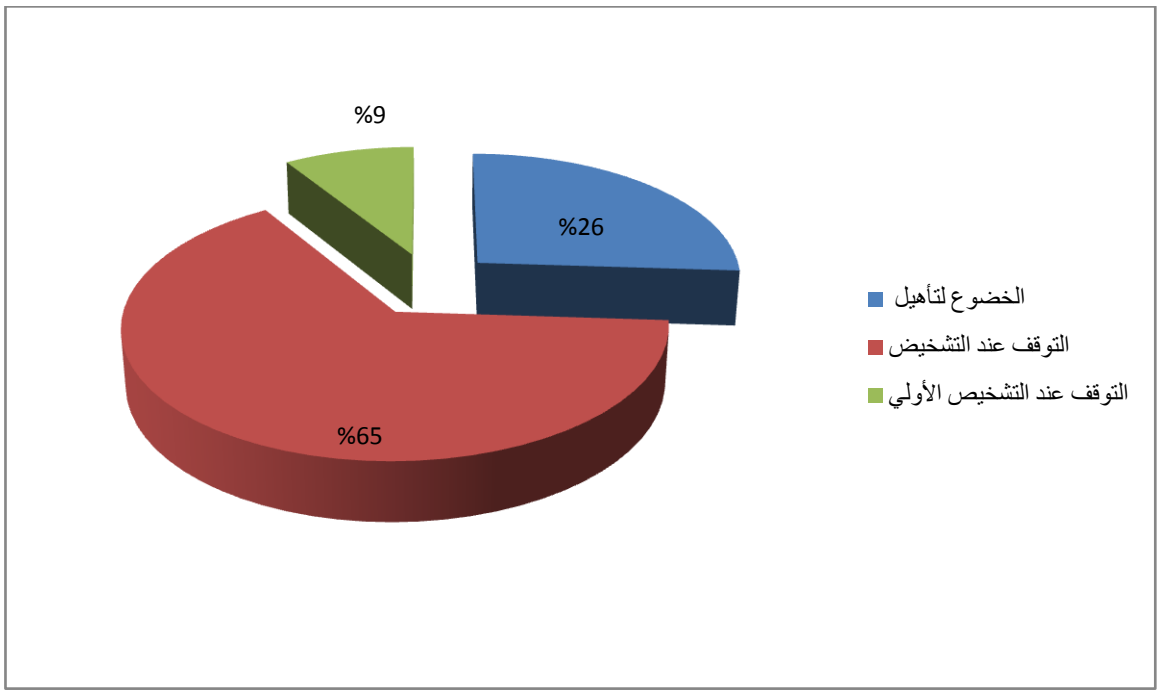

المصدر: إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 173.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تقدمت للانضمام إلي البرنامج ويمثل هذا العدد نسبة 32% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي والتي مثلت بـ2150 مؤسسة، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة نسبيا، حيث أن هناك بعض المؤسسات التي تكمل

مراحل التأهيل فمنها ما توقف ومنها ما انسحب عند التشخيص الأولي، حيث قدرت عدد المؤسسات التي أكمل جميع مراحل عملية بـ 445 مؤسسة أي ما يعادل 65% من إجمالي المؤسسات الراغبة في القيام بالتأهيل ويرجع ذلك للعراقيل التي صادفت برنامج ميدا 1 عند انطلاقه.

شكل رقم(13): توزيع ميزانية برنامج ميدا حسب الوظائف لـ 1373 عملية تأهيل

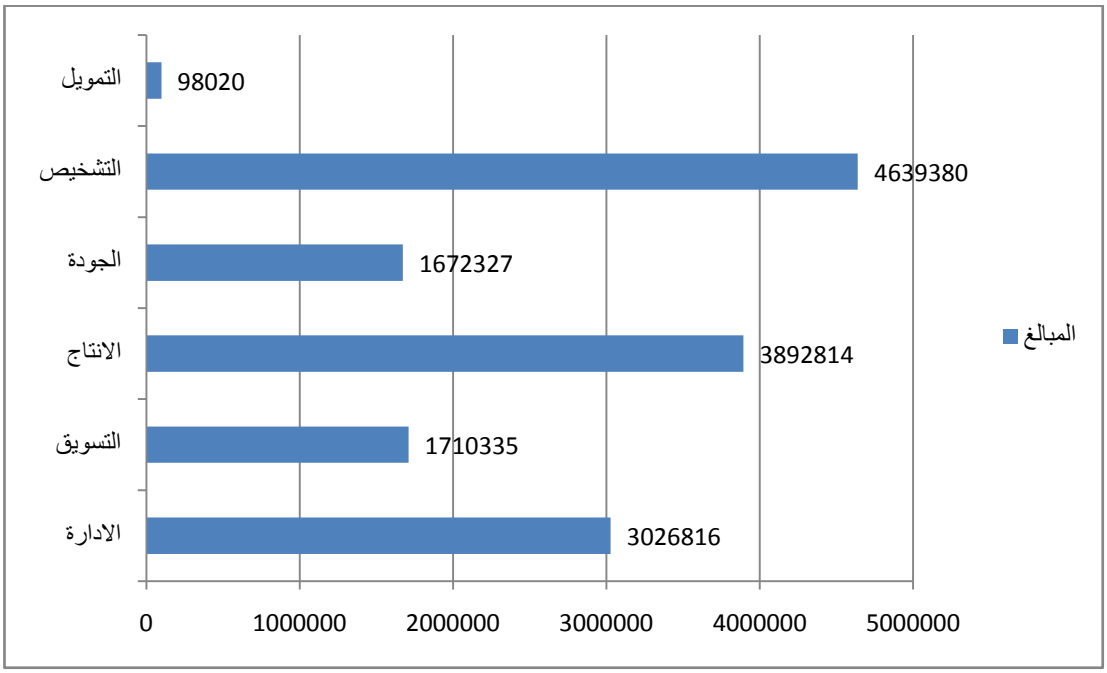

المصدر: إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 173.

من خلال الشكل نلاحظ أم الميزانية المخصصة للتشخيص هي الأكبر مقارنة مع باقي إجراءات التأهيل، والتي تقدر بـ 4639380 مليون أورو هذا لأن المؤسسة لا تستطيع أن تصلح من حالها بدون القيام بتحليل وضعيتها بل يجب أن تعرف نقاط ضعفها وقوتها وهذا ما تستطيع المؤسسة الكشف عنه بواسطة القيام بالتشخيص، ويلي التشخيص الإنتاج بقيمة 3892814 مليون أورو بعد ذلك التسيير (الإدارة) ومن ثم التسويق وبعدها الجودة ويأتي في الأخير التمويل بقيمة 98020 مليون أورو.

- **التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة**

الشكل رقم(14): التوزيع الجغرافي لـ 445 مؤسسة مؤهلة

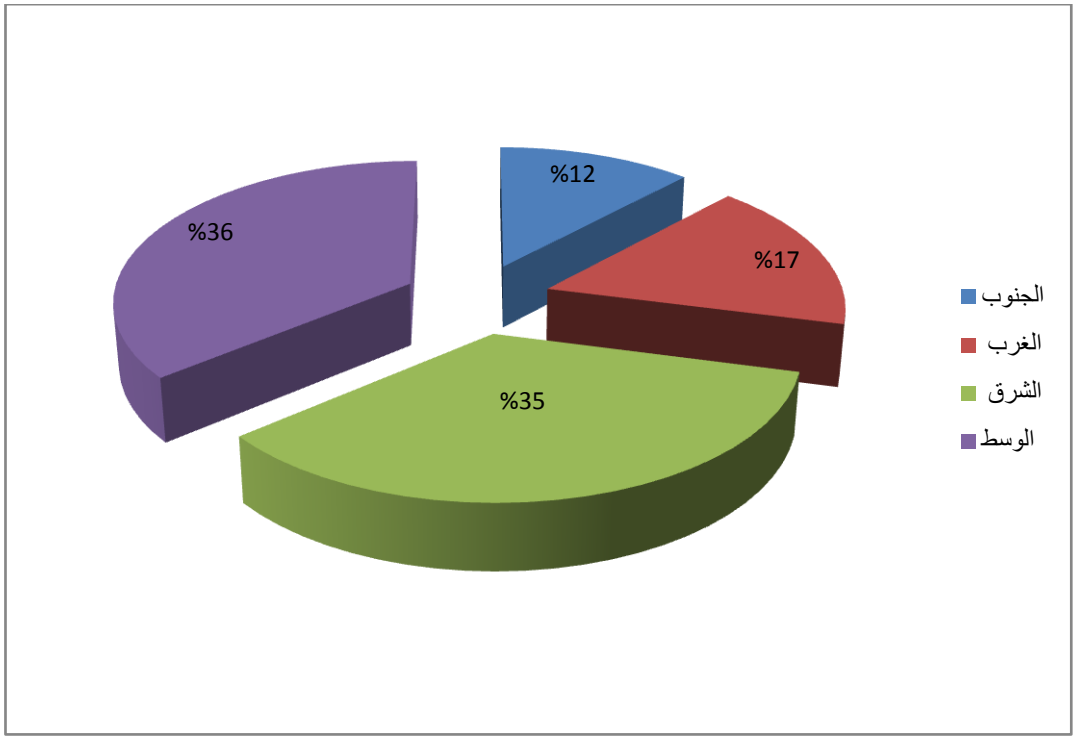

المصدر:أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص320.

نلاحظ من خلال الشكل أنه حوالي 71% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة متمركزة في وسط وشرق البلاد، حيث نجد 36% بالوسط و 35% بالشرق أما بالنسبة للغرب فنجد 17% و 12% بالجنوب وهي تمثل نسبة لابأس بها مقارنة بمنطقة الغرب ولذلك دلالة أن نشاطات برنامج التأهيل شملت مختلف مناطق الوطن.

شكل رقم(15): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة حسب قطاع النشاط

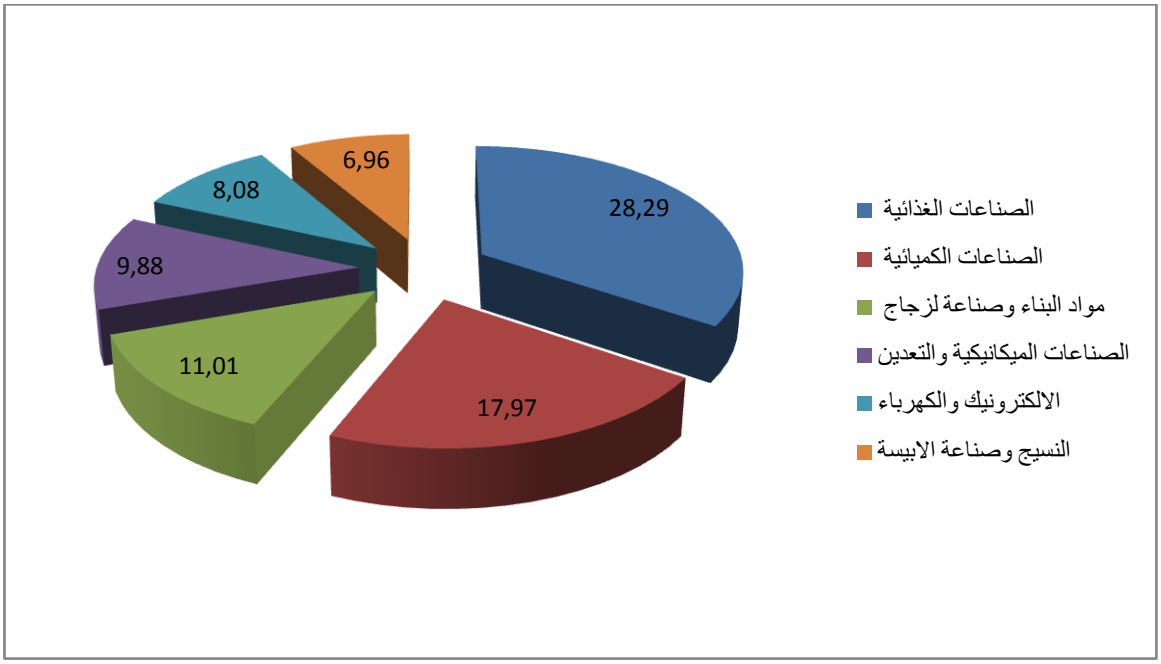

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

بن حمو عبد الله، زيتوني صابرين، دراسة تقييميه لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 7، 2018، ص 151.

نلاحظ من خلال الشكل أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من البرنامج تنشط في قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 28.98%، أما صناعة الجلود والأحذية تحتل المرتبة الأخيرة رغم أهمية هذا القطاع والمنافسة الشديدة التي يعرفها من قبل المنتجات الأجنبية.

جدول رقم(17): حصيلة تنفيذ برنامج EDPME خلال الفترة (2002-2007)

	البيان	عدد المؤسسات	ملاحضات
مرحلة التشخيص	المؤسسات المنخرطة	730	
	المؤسسات المرفوضة	45	تراجعت عن الإنخراط لم تقم بأي عملية تشخيص
	المؤسسات المقبولة	685	
مرحلة التأهيل	المؤسسات المرفوضة	240	179 مؤسسة توقفت بعد القيام بالتشخيص الأولي
			61 مؤسسة رفضت بدأ عملية التأهيل
	المؤسسات المقبولة	445	

المصدر: أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص330.

2 نتائج برنامج دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والإتصال (ميدا II)[1]

نلاحظ على هذا البرنامج بالمقارنة بالبرامج السابقة على أنه يركز على الدعم التقني والاستثمارات اللامادية أكثر من تركيزه على الدعم المالي والمادي، كما أنه وبخلاف البرامج السابقة والتي تتوجه إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطلبات الانضمام، فمن خلال هذا البرنامج تم تحديد عينة من المؤسسات القادرة على الاستفادة بشكل دائم من الدعم المقدم منه.

كما نلاحظ أن هذا البرنامج يستند على مقاربة شاملة ومفصلة لاحتياجات المؤسسات ودعمها على مواكبة التطورات في شتى المجالات، وتمكينها من التحكم في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إضافة إلى دعم المحيط الذي تنشط فيه ودعم الجودة على مستوى هذه المؤسسات.

[1]- أنفال نسيب مرجع سابق، ص 335.

يعتبر برنامج PMEII خطوة هامة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جهة والنهوض بمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع معلوماتي ومنه التوجه نحو مشروع إستراتيجيات الجزائر الالكترونية.

حيث تعتبر نتائجه المحققة مقارنة بالأهداف المسطرة خلال الفترة (2009_2013) مقبولة نوعا ما من خلال ما تم اعتماده من برامج وعمليات تشخيصية و تأهيلية إضافة إلى التدريبات في المجالات المختلفة وحسب محاوره.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نستخلص ما يلي:

- عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايدا كبيرا خلال الفترة (2014_2018) بسبب الاهتمام الذي أولته الجزائر لهذا القطاع حيث سعت إلي تطويره وترقيته.
- اعتمدت الجزائر مجموعة من برامج التأهيل الوطنية خلال الفترة (2000_2014) من بينها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية سنة 2000 وبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2007 كما تم اعتماد برنامج آخر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2010_2014).
- يعد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخطوة هامة للاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة الجزائرية وتعزيز قدراتها التنافسية أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة لها.
- تعتبر برامج الميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برامج فعالة لدعم وترقية المؤسسات، خاصة ان معظم المؤسسات في الجزائر لا تمتلك قاعدة إستراتيجية تمكنها من المنافسة في السوق الوطنية أو القدرة إلي التصدير إلي الخارج.
- تعود النتائج المحققة من البرامج المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ضعيفة مقارنة بالأهداف المقررة بسبب الصعوبات التي تواجه برامج التأهيل نتيجة الظروف التي أنجزت فيها.

الخاتمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية بالغة، حيث تمثل خيارا استراتيجيا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة وذلك لما تملكه هذه المؤسسات من خصائص هيكلية تؤهلها للقيام بهذا الدور، حيث أن دول العالم بأسره تعتمد عليها من أجل نمو أفضل للاقتصاد الوطني وحلا لكثير من المشاكل الاجتماعية ، وعلى الرغم من ذلك تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات وصعوبات كبيرة أهما شدة التنافسية من الأسواق الوطنية أو الأجنبية، وهذا ناتج عن آثار العولمة الاقتصادية و الانفتاح الاقتصادي والتبادل الحر بين الدول وفي هذا الصدد وجدت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نفسها عاجزة على الصمود في وجه المؤسسات الأجنبية ذات الخبرة الكبيرة في الأسواق، وقناعة من الدولة الجزائرية بأهمية هذا القطاع فقد سعت جاهدة إلي رفع العراقيل عنه من خلال تجسيد سياسة لتأهيل هذا النوع من المؤسسات وتعزيز مكانتها في الأسواق المحلية والدولية والخروج بها من دائرة الصعوبات ومحاولة استغلالها في بناء اقتصاد قوي وتنويع النسيج الصناعي الوطني، وعليه كما قلنا فقد تبنت السلطات مجموعة من البرامج التي تدخل في صلب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد اختلفت هذه البرامج سواء كانت وطنية أو دولية في إطار شراكة، إلا أن كانت لها هدف واحد وهو النهوض بهذه المؤسسات.

حيث تعتبر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطوة هامة جدا كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلي آخر يتميز بالكفاءة والمرد ودية وذلك لتمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وتعزيز قدراتها التنافسية أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة لها، رغم تنوع البرامج المطبقة في الجزائر إلا أن نسب تطبيق هذه البرامج كانت ضئيلة مقارنة مع حجم البرامج بالإضافة إلي كون هذه البرامج أصلا من ناحية الحجم غير كافية لمستوى المرغوب الوصول إليه من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه لابد من إعادة النظر في حجم برامج المطبقة مستقبلا مع تفعيل آليات تطبيقها والقيام بالتغذية العكسية لها بشكل مستمر حتى نتأكد من التطبيق السليم لها والمواصلة والاستمرار في المسار نحو تحقيق الأهداف المنشودة من خلال البرامج المطبقة

نتائج الفرضيات :

الفرضية الأولى:

تختلف خصائص ومستوى التكنولوجيا التي تستعملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنها مؤسسات ذات مستويات متقدمة ومؤسسات تستخدم تقنيات بسيطة كالحرفية منها، وتنعكس هذه الخصائص على الدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات في توفير مناصب العمل ومساهمتها بشكل كبير في تكوين الدخل الوطني بالإضافة

إلي دورها في الوفاء على الطلب المتزايد على الخدمات وكذا تحقيق التكامل الصناعي، وله قدرة كبيرة على الابتكار والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلي الفعالية والكفاءة كل هذه الخصائص وغيرها تمكنها أداء دور تنموي كبير على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، وهذا ما دفع الدول إلي دعم وتطوير هذه المؤسسات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي مفادها " **للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص التي تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله تحقيق الأهداف المرجوة منها، وأبرزها سهولة التأسيس وبساطة التنظيم.**

الفرضية الثانية:

إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أصبح أكثر ضرورة في ظل الواقع الاقتصادي الجديد الأمر الذي دفع بالسلطات بالاهتمام بهذه العملية وذلك لتطبيق برامج التأهيل المحيط الإداري وذالك لهشاشة هذا القطاع وعدم قدرته على مواجهة التحديات والتطورات الحديثة ولابد من التخفيف من حدة الإجراءات البيروقراطية والاختلاسات وإعادة النظر في طرق التسيير الإداري أما العنصر البشري باعتباره الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيه بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات لأنه العنصر الأساسي في عملية التغير حيث قامت السلطات العمومية في الجزائر بتخصيص 3 ملاين مارك لتكوين أعوان مستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني حيث قامت بجلب خبراء من ألمانيا وكندا للاستفادة من خبرتهم وتأهيل العنصر البشري الجزائري وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والتي مفادها " **إن تأهيل المحيط الإداري وتأهيل العنصر البشري من أهم متطلبات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات التي تواجهها**".

الفرضية الثالثة:

إن الهدف الذي تسعى إليه برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو رفع مستواها إلي المستوى المطلوب ودعم تنافسية هذه المؤسسات التي تتطور حاليا في سياق الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الشرسة فبتأهيل هذه المؤسسات وتطويرها وترقيتها نخلق ظروف مواتية لتنمية اقتصادية قوية ودائمة وظروف مساعدة لتوفير مناصب شغل وبالتالي القضاء على حدة البطالة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها " **أن سياسة التأهيل عاملا مهما في تطوير ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ".

نتائج البحث :

- إن صعوبة وضع تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة راجع إلي أن كل دولة تضع تعريف خاص بهذه المؤسسات استنادا إلي ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا المعايير الكمية والنوعية التي بتعددها تتعدد الصعوبات في تحديد مفهوم دقيق.
- تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تكورا ملحوظا، إلا أنها تعاني من جملة من الصعوبات أهمها الصعوبات الإدارية والتنظيمية والمالية والتكنولوجية ومعلوماتية، صعوبات تسويقية، بشرية مما يتطلب الاهتمام الجدي بها.
- تشكل برامج التأهيل المعتمدة في الجزائر مجالا مناسبا تستطيع من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اكتساب معارف تتعلق بإدخال مجموعة من التغيرات الهامة على طرق التنظيم، التسيير والإنتاج ، بغية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بطريقة تسمح بتوحيد جهود المؤسسة لتلبية احتياجات العملاء والعمل على كسب ولائهم بما يخدم أهداف المؤسسة على المدى المتوسط والبعيد.
- تتضح علاقة البرامج التأهيل في المساهمة في تحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات المعنية بالتأهيل، ابتداء من الخطوة الأولى التي تتمثل في القيام بالتشخيص الاستراتيجي لتحديد نقاط القوة وضعف المؤسسة وعلى أساس ذالك يتم وضع مخطط التأهيل.
- تعتبر برامج التأهيل التي قامت بتنفيذه الدولة جد محفزة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها ورفع كفاءتها، ويظهر ذلك جليا من خلال الأموال التي خصصتها للقيام بذلك، ورغم ذلك تبقى النتائج المحققة من هذه البرامج محدودة مقارنة مع العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلي التأهيل على مختلف المستويات .
- بالمقارنة بين برامج التأهيل المعتمدة في الجزائر نجد أنها تشترك في هدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاعات المستهدفة.
- تعتبر برامج التأهيل التي قامت السلطات بتنفيذها جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لها، غير أن النتائج تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي مقارنة بالأهداف المسطرة.

الاقتراحات والتوصيات:

- على الجهات المعنية في الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمل جاهدة من أجل الاستمرار في إصلاحات هذا القطاع وتطويره وهذا عن طريق فترات زمنية متتالية وقصيرة.

- علاج مشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دفعات مختلفة التركيز من أجل المحافظة وتأهيل هذا القطاع.
- الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في تطوير ودعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يجب على السلطات الجزائرية الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاهتمام بعمليات التأهيل الموضوعة ومتابعتها، كما يجب الاهتمام بتأهيل الفرد البشري باعتباره أساس تحقيق التميز في المؤسسة.
- يعتبر التأهيل عملية تصحيحية وتجديدية مستمرة، تمكن المؤسسة من مراعاة المستجدات التي تظهر على المستوى الاقتصاد الوطني والدولي، لهذا يتوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ضرورة المبادرة لتبني التأهيل ولا تنتظر البرامج المسطرة من طرف الدولة.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

الكتب

1 -أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في اقتصاد الجزائر** ، المكتبة المصرية للنضر والتوزيع، 2011.

2 -أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، دار الجامعية الإسكندرية،مصر، 2007.

3 -برنوطي سعاد نائف ،**إدارة الأعمال الصغيرة** ،دار وائل للنشر ،2008.

4 -حامد رضوان أحمد حامد، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية،2011.

5 -خالد محمد بني حمدان ، وائل محمد إدريس ، **الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي منهج معاصر** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2009.

6 -خوني رابح وحساني رقية ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، دار إيتراك للطباعة والنشر،2008.

7 -زغدار أحمد ، **المنافسة التنافسية والبدائل الإستراتيجية** ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2001.

8 -سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي لنشر والتوزيع القاهرة، 1998.

9 -شنواتي صلاح، **اقتصاديات الأعمال** ، مركز الإسكندرية للكتاب ،2000.

10 – ضياء مجيد الموسوي ، **العولمة واقتصاديات السوق الحرة** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2003.

11 – طاهر محسن الغالبي منصور، **منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2009.

12 – طلعت أسعد عبد الحميد، **التسويق الفعال**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2002.

13 – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية**، مجموعة النيل العربية، 1999.

14 – عبد السلام عبد الغفور وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء ،2001.

15 – عبد السلام قحف، **التنافسية وتغيير قواعد اللعبة**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1997.

16 – علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**، دار الغريب لنشر، القاهرة، 2001.

17 – فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

18 – فريد راغب النجار، **المنافسة والترويج التطبيقي**، مؤسسة شهاب الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.

19 – كاسر ناصر المنصور، شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلي الياء**، دار الحامد للنشر، عمان، 2000.

20 – مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.

21 – ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة** ، ديوان المطبوعات ، الجزائر ، 1999.

22 – نبيل جواد، **إدارة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.

23 – نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

24 – نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

25 – هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، دليل علمي لكيفية البدء بالمشروع الصغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2002.

26 – هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

27 – وفاء المبيرك، تركي الشمبري، **تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتـها** ، لجنة النشر للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت 2006.

28 – يحه عيسى ، لعلاوي عمر ، **التسويق الإستراتيجي** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2011 .

الرسائل الجامعية:

1 -ابتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

2 -أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دارسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتو** سطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011.

3 -أمين كعواش ، **تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي** ، مذكرة ماجستير،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل 2014.

4 -أوبختي نصيرة ، **القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير في التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان،2010.

5 -أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

6 -بن بوزيد شهرزاد ، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، دراسة حالة الشركة ذم م للخدمات العامة والتجارة آل دوداح ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2012.

7 -بن جدو بن علية، **الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015.

8 -بن سديرة عمر، **التحليل الإستراتيجي كمدخل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة ميدانية لمؤسسات محلية بـ سطيف** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات سطيف 1، 2013.

9 -بوبعة عبد الوهاب ، **دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012.

10 - بوضياف عمار، **الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2002.

11 - تجاني وافية، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشركة الأورو- متوسطية حالة المؤسسات الصناعية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2016.

12 - جودي حنان، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

13 - حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.

14 – رابح حميدة ، **إستراتيجيات وتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2011.

15 – زيتوني صابرين، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2016.

16 – سعود وسيلة، **حوكمة المؤسسة كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016.

17 – شواشي فاطمة، **دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018.

18 – صحراوي إيمان، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018.

19 – طلحي سماح، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014.

20 – عامر حبيبة، **دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

21 – العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

22 – عبادي فاطمة الزهراء، **مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستير علوم تسيير، جامعة البليدة، الجزائر ،2007 .

23 – عثماني عائشة، **دور التسويق زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف،2011.

24 – عزيزي أحمد عكاشة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، وهران، 2013.

25 – عليواش أمين عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006.

26 – غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، دراسة تقييميه لبرنامج ميدا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2007.

27 – غدير أحمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

28 – غقال إلياس، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000–2014**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

29 – فارس الطارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف، 2018.

30 – قريشي يوسف ، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2005.

31 – قشيدة صوارية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.

32 – قطوش مريم، **برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الإستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

33 – قعيد إبراهيم، **دور الترويج في إنجاز السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2009.

34 – لخلف عثمان ، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر1995.

35 – لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

36 – لولاشي ليلى ، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،الجزائر،2005.

37 – مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.

38 – منصور دياب، **دور الاستثمار الأجنبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.

39 – نحاسية رتيبة، **أهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة**، دراسة حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003.

40 – هلالي وليد ، **الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة دراسة حالة شركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 34،2009.

41 – يحياوي رزيقة، **الإبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال،** رسالة ماجستير، جامعة مسيلة ، مسيلة ،2013.

الملتقيات والمجلات:

1 -الأخضر بن عمر، علي باللموشي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها** ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي 06/05 ماي 2013.

2 -بلعزوز بن علي واليفي محمد، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل،** مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربيةّ، جامعة شلف18/17 أفريل 2006.

3 -بن حمو عبد الله، زيتوني صابرين، **دراسة تقييميه لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،** مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد7، 2018.

4 -بن عنتر عبد الرحمان، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد1 ، 2002.

5 -تومي ميلود ، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة بسكرة 18/17 أفريل 2006.

6 – خوني رابح ، حساني رقية ، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الاقتصاديات المغربية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جامعة سطيف25/ 28 ماي 2003.

7 -خير الدين معطي الله، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف 18/17 أفريل 2006.

8 -ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ،ورقة بحثية ضمن الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة بومرداس 19/18 ماي 2011.

9 -رقين عبود، **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد41 ،2014.

10 – سملالي يحضية ، سعيدي وصاف ، **نحو تسيير استراتيجي للمعرفة والميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية** ، ملتقى دولي حول اقتصاد المعرفة، الجزائر ، جامعة بسكرة 12 /13 نوفمبر 2005.

11 – سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME II"**، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 09، 2011.

12 – شنوفي نور الدين، مرزوقي عبد المؤمن، **تحقيق ميزة التنافسية من خلال تفعيل آليات تنمية كفاءاتها**، مجلة المناجر، العدد 02، الجزائر، 2015.

13 – شيخي بلال و كبلوني حمزة، **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيدة حمة لخضر، الوادي، 2017.

14 – طبابية سليمة و عناني ساسية، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001_2014)**،أبحاث المؤتمر الدول حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

15 – الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية**، الواقع والمعوقات حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11،جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2011.

16 – عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية** ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 25/28ماي2003.

17 – عناني ساسية و نعمون وهاب، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المترقب إلي المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة المنصور، جامعة 8ماي 1945، قالمة، العدد 24، 2015.

18 – عوادي مصطفى، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع** ، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي 7/6 ديسمبر 2017.

19 – عوادي مصطفى، **هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي 07/06 ديسمبر 2017.

20 – غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييميه لبرنامج ميدا** ، مجلة الباحث، العدد09، 2011.

21 – غقال إلياس، زقرير عادل، **تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل كمحفز لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي،2018.

22 – فلاق محمد ، **عمليات إدارة المعرفة وتأثيرها في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة لمجموعة الاتصالات الأردنية** ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف 09/08 نوفمبر 2010 .

23 – قدري شهلة، محبوب سعدية، **البرنامج الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (واقع و أفاق)**، الأيام العلمية الدولية ضمن المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر، 05/04/03 ماي 2011.

24 – قوريش نصيرة ، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة شلف 18/17 أفريل 2006.

25 – المشهراوي أحمد حسين الرملاوي وسام اكرم ، **أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها** ،مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الإنسانية)،المجلد 19 ،غزة ،فلسطين ،العدد 2،جوان 2015.

26 – نور الدين إيمان ، **دور التعليم في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة** ، ملتقى دولي حول إدارة المعرفة والفعالية الاقتصادية، الجزائر، جامعة باتنة 26/25 نوفمبر 2008.

التقارير والنشرات:

1 -القانون رقم 17-02 ،المؤرخ في 10جانفي 2017 والمتضمن **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 11،01جانفي 2017.

مصادر باللغة الفرنسية:

1- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 26-28 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Année 2014-2015.

2- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 30-32 , Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de

l'investissement, Année 2016-2017.

3- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 33, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2018

فهرس الجداول

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
01	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	13
03	التعداد الإجمالي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من عام 2018	63
04	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2014_2018)	65
05	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية في الجزائر خلال الفترة (2014_2018)	67
06	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من عام 2018	71
07	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط من 2014إلي غاية السداسي الأول من 2018	74
08	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية	77
09	التشخيص المخفف والتشخيص الشامل	89
10	الاستثمارات اللامادية	89
11	الاستثمارات المادية_ الانتاج	90
12	الاستثمارات المادية ذات الأولوية	90
13	الاستثمارات التكنولوجية ونظام المعلومات	91
14	التأطير	91
15	المرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيا المعلومات الإعلام والاتصال	92
16	شهادات المطابقة	92
17	حصيلة تنفيذ برنامج EDPME خلال الفترة (2002_2007)	104

فهرس الأشكال

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
01	مخطط تمثيلي لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة	35
02	برنامج التأهيل	43
03	أهداف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
04	دورة حياة الميزة التنافسية	56
05	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية إلي غاية 30جوان 2018	64
06	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2014_2018)	66
07	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (2014_2018)	69
08	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة (2014_2018)	70
09	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم (2014_2018)	72
10	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (2014_2018)	76
11	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن(2014_2018)	79
12	نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل تأهيل برنامج ميدا 1	100
13	التوزيع الجغرافي لـ 445 مؤسسة مؤهلة	101
14	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	102

	العنوان	الصفحة
	البسملة.....	**I**
	الإهداء.....	**II**
	شكر وعرفان.....	**III**
	الملخص بالغة العربية.....	**IV**
	الملخص بالغة الفرنسية.....	**V**
	المقدمة عامة	**[أ- و]**
	طرح الإشكالية.....	ب
	فرضيات البحث.....	ب
	أهمية البحث.....	ج
	أهداف البحث.....	ج
	مبررات إختيار الموضوع.....	ج
	منهج الدراسة.....	د
	أدوات البحث.....	د
	الدراسات السابقة.....	د
	هيكل الدراسة.....	هـ
الفصل الأول	**مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	**[1-31]**
تمهيد	.....	**2**

فهرس المحتويات.....

المبحث الأول	**مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**.....	**03**
المطلب الأول	صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	03
المطلب الثاني	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	07
المطلب الثالث	تعريف الجزائر والاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	10
المبحث الثاني	**أهمية وخصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**.....	**14**
المطلب الأول	الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	14
المطلب الثاني	خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	17
المطلب الثالث	أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	19
المبحث الثالث	**أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم مقوماتها ومعوقاتها**.....	**20**
المطلب الأول	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	20
المطلب الثاني	عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	25
المطلب الثالث	معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	27
خلاصة الفصل	.....	**31**
الفصل الثاني	**تأهيل وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	**[32-59]**
تمهيد	.....	33
المبحث الأول	**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**.....	**34**
المطلب الأول	مفهوم التأهيل وأهدافه.....	34
المطلب الثاني	دوافع ومتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
المطلب الثالث	مفهوم برنامج التأهيل وأهدافه.....	41
المبحث الثاني	**مفاهيم أساسية حول التنافسية**.....	**47**
المطلب الأول	مفهوم التنافسية وأهدافها.....	47
المطلب الثاني	أنواع التنافسية.....	48
المطلب الثالث	مؤشرات قياس تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	49

فهرس المحتويات.....

المبحث الثالث	**الميزة التنافسية.....**	**51**
المطلب الأول	تعريف الميزة التنافسية.....	51
المطلب الثاني	أنواع ومصادر الميزة التنافسية.....	53
المطلب الثالث	محددات الميزة التنافسية.....	56
خلاصة الفصل	.....	**59**
الفصل الثالث	**واقع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**	**[60-106]**
تمهيد	.....	**61**
المبحث الأول	**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....**	**62**
المطلب الأول	التعداد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	62
المطلب الثاني	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	64
المطلب الثالث	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القنونية.....	67
المبحث الثاني	**إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....**	**70**
المطلب الأول	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.....	70
المطلب الثاني	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية.....	73
المطلب الثالث	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية.....	77
المبحث الثالث	**البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014).....**	**80**
المطلب الأول	البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأهيل الصناعي.....	80
المطلب الثاني	البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)	86
المطلب الثالث	البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	93
خلاصة الفصل	.....	**106**

فهرس المحتويات.....

الخاتمة العامة	.....	108
قائمة المراجع	.....	113
فهرس الجداول	.....	125
فهرس الأشكال	.....	126
فهرس المحتويات	.....	127